

**قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق
للمدة 1990-2017.**

**Measurement and analysis of the relationship between the
development of the internal public debt and economic growth in
Iraq for the period 1990–2017.**

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

Prof .Dr.Safa Al Moussawi

Safa.Ali@uokerbala.edu.iq

م.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي

Lecturer.Dr. Salam Kazem

salam.k@uokerbala.edu.iq

University of Karbala

College of Management and Economics

Department of Economics

المخلص

تناول البحث قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2017. إذ للدين العام دور مهم في استقرار الاقتصاد، وهذا يعتمد على حجم الدين وطرق التصرف به، إذ يمكن أن يكون الدين العام الداخلي عاملاً مستقرًا مهمًا في حالة توجيهه نحو مجالات تعزيز الطاقة الانتاجية، الأمر الذي يعد محفزاً لنشاط القطاع الخاص.

وقد انطلق البحث من فرضية مفادها، أن توجيه إيرادات الدين العام الداخلي نحو مجالات الاستثمار في المشاريع العامة، خاصة البنى التحتية ذات التأثير المهم والمكمل لنشاط القطاع الخاص، سياسهم في تعزيز القدرة الانتاجية للاقتصاد المحلي، فضلاً عن تقليل أثر المزاخمة.

استند البحث على منهجي التحليل، الاستقرائي و الاستنباطي، من خلال تحليل تطور السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة عبر المراحل المختلفة، واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها خلال مدة البحث، ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك. ومن أجل توضيح طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدين العام الداخلي والمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث، تم الاستعانة بالقياس الاقتصادي، كونه من أساليب التحليل الكمي المتقدم في هذا المجال، إذ تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي، وفق معالم الأجل القصير، يتضح أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى تراجع الدين، وهذا يفسر دور نمو الناتج الحقيقي في انخفاض الدين. كما أن فائض الميزانية العامة، ينعكس في انخفاض الدين. أما وفق معالم الاجل الطويل، يتضح بأن الناتج المحلي الاجمالي ليس له تأثير معنوي في الدين العام الداخلي، إذ أن الناتج يعتمد بشكل كبير على النفط الخام في ظل تراجع مساهمة القطاع الخاص. في حين يتضح بأن الميزانية العامة لها تأثير معنوي في الاجل الطويل، وهذا يفسر اهمية الفائض او العجز المتوقع في تغيير حجم الدين.

الكلمات المفتاحية، الدين العام، الميزانية العامة، الاستقرار الاقتصادي، استقرار الدين العام.

Abstract

The research dealt with the measurement and analysis of the relationship between the development of the internal public debt and economic growth in Iraq for the period 1990–2017. Public debt plays an important role in the stability of the economy. This depends on the size of the debt and the ways in which it can be acted upon. Domestic public debt can be an important stabilizing factor if it is directed towards the areas of boosting production capacity, which is a catalyst for private sector activity.

The research started from the hypothesis that directing the revenues of the public debt to the areas of investment in public projects, especially infrastructures that have an important and complementary effect on the activity of the private sector, will contribute to enhance the productive capacity of the local economy, as well as reduce the impact of competition.

The research was based on the method of analysis, inductive and deductive, through the analysis of the evolution of time series of data used across different stages, and the extrapolation of economic reality

and analysis of economic phenomena and development during the research period, and then deduce the implications. In order to clarify the nature of the economic relations between internal public debt and the economic variables used in the research, economic measurement was used as an advanced method of quantitative analysis in this field. The ARDL regression model was used.

One of the main conclusions of the research is that, according to short-term parameters, the increase in GDP leads to a decline in debt, which explains the role of real GDP growth in debt decline. The surplus of the general budget is reflected in the decline in debt. In the long term, it is clear that GDP does not have a significant effect on domestic public debt, as the output depends heavily on crude oil as private sector participation declines. While it is clear that the general budget has a significant long-term effect, which explains the importance of surplus or deficit in the size of the debt.

Keywords: public debt, public budget, economic stability, public debt stability.

المقدمة

يعبر الدين العام عن العجز المتراكم والناجم عن تجاوز النفقات العامة للايرادات العامة خلال مدة زمنية محددة. تلجأ الحكومة إلى الدين العام لتحقيق وظائف معينة تتبع من الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤمن بها، إذ يمكن أن يسهم الدين في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد خلال فترات الركود والازمات، كما يمكن أن يسهم في تمكين الاقتصاد من الضرائب من خلال خلق الثقة لدى المستثمرين على المدى الطويل. بالإضافة إلى توزيع العبء المالي على الاجيال.

رغم مساهمة الدين العام في تحقيق استقرار الاقتصاد، الا أن المبالغة في حجم الديون نسبة إلى حجم الاقتصاد يترتب عليها اثار سلبية على الاقتصاد المحلي، إذ في الاجل القصير

غالباً ما يؤدي الدين المحلي إلى ارتفاع اسعار الفائدة المحلية، ووفقاً للعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة سينخفض الحافز على الاستثمار المحلي ومن ثم تراجع معدل النمو الاقتصادي. كما قد تلجأ الحكومة إلى تنقيد الدين من خلال التمويل بالعجز، وأن أثر هذه السياسة ينعكس في ارتفاع معدل التضخم. وقد تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب اضافية او زيادة معدلات الضرائب الموجودة اصلاً لسداد اقساط وفوائد الدين العام، الا أن أثر ذلك سينعكس في تراجع الناتج وارتفاع معدل البطالة، ومن ثم تراجع كفاءة الاقتصاد في تخصيص الموارد.

في المدى الطويل، إذا كان حملة السندات الحكومية من المواطنين، ففي هذه الحالة حتى مع زيادة الضرائب على الاجيال اللاحقة، فإن المواطنين هم المستفيدين من فوائد واقساط الدين، إذ انهم سيرثون سندات حكومية غير مسددة. كما أن توجيه الدين العام نحو الاستثمار في مجالات البنى التحتية وخاصة المكملة لعمل القطاع الخاص، يسهل بشكل كبير في تعزيز الطاقة الانتاجية للبلد، وهذا يعوض الاثر السلبي للمزاحمة.

مشكلة البحث

أن المبالغة في الدين العام الداخلي نسبة إلى حجم الاقتصاد المحلي، بالاضافة إلى التوجيه غير المقنن نحو مجالات غير مجدية من الناحية الاقتصادية، سببته عليه اثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي، فضلاً عن اثره على تراجع كفاءة الاقتصاد.

أهمية البحث

تتركز أهمية البحث في توضيح حجم الدين العام الداخلي والاثار الاقتصادية الناجمة عنه في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2017.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. التأصيل النظري للدين العام واثاره الاقتصادية وبالتحديد الدين الداخلي.
2. قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي و بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في البحث.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن توظيف إيرادات الدين العام الداخلي نحو مجالات الاستثمار في المشاريع العامة، خاصة مشاريع البنى التحتية ذات الدور المهم والمكمل لنشاط القطاع الخاص، سيساهم في تعزيز القدرة الانتاجية للاقتصاد المحلي، فضلاً عن تقليل أثر المزاخمة.

منهجية البحث

استند البحث على المنهجين، الاستقرائي و الاستنباطي، من خلال تحليل تطور السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة عبر المراحل المختلفة، واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها خلال مدة البحث، ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL، لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث.

المبحث الأول**الأطار النظري للدين العام****أولاً: مفهوم الدين العام**

في حالة الركود الاقتصادي، تزداد المدفوعات التحويلية وتنخفض إيرادات الضرائب مما يسبب عجز الميزانية العامة. وعند محاولة الحكومة تحقيق التوازن من خلال تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب، ينعكس تأثير ذلك سلباً في النشاط الاقتصادي للجيل الحالي. وبما ان الاستثمار سينخفض، فإن اثر ذلك سينعكس على الأجيال اللاحقة⁽¹⁾.

عندما تدير الحكومة عجزاً في الميزانية، يجب عليها الاقتراض من المستثمرين من خلال بيع سندات الخزينة، اي إنها تصدر قطعاً من الورق واعدة بدفع مبلغ معين مع الفائدة في

(1) مايكل ابدجمان: الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 538.

المستقبل. وهذا الافتراض يزيد من الدين⁽²⁾. وقد تضطر الأجيال القادمة إلى دفع ضرائب أعلى حتى تتمكن الحكومة من دفع الفائدة على ديونها المتراكمة نتيجة للعجز المستمر، إذ يثير العجز الدين العام⁽³⁾. وكل عام تدير فيه الحكومة فائض في الميزانية، فإن الدين العام ينخفض بمقدار الفائض، في حين كل عام تكون فيه الميزانية في حالة عجز، فإن الدين يرتفع بمقدار العجز⁽⁴⁾.

ويمثل الدين العام الإجمالي، مجموع المبالغ المستحقة على الحكومة لأصحاب الأوراق المالية (الأدوات المالية التي تصدرها الحكومة لافتراض الأموال اللازمة لتمويل النفقات التي تتجاوز الإيرادات). وهذه الأوراق المالية تتكون من عدة أنواع، قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل⁽⁵⁾. وبذلك فإن الدين الوطني او العام بشكل أساس، هو التراكم الكلي للعجز (ناقص الفوائض) التي تتكبدها الحكومة عبر الزمن⁽⁶⁾. وقد ينشأ هذا العجز بسبب تمويل الحرب، والركود، والسياسة المالية التوسعية، وعدم وجود إرادة سياسية في تقليل حجم الديون⁽⁷⁾.

غالباً ما يحصل خطأ شائع و هو الخلط بين مفهومي العجز والدين العام، إذ يعبر العجز عن الفرق بين المبلغ النقدي الذي تنفقه الحكومة والمبلغ الذي تحصل عليه كإيراد خلال مدة زمنية معينة عادة وإن لم يكن دائماً سنة، إذ تأتي أرقام العجز دائماً مع بيان المدة الزمنية التي تغطيها. أما الدين العام فهو مجموع المبالغ النقدية التي تدين بها الحكومة في وقت معين، عادة ما تأتي أرقام الديون في تاريخ محدد. ويرتبط العجز بالديون معاً، لأن الدين الحكومي ينمو

(²) Karl E. Case And Others: Principles Of Macroeconomics, Global Edition, Tenth Edition, Pearson Education Limited, The United States, 2012, P.211.

(³) Robert J. Gordon And Stanley G. Harris: Macroeconomics, Eleventh Edition, Pearson Education, Inc, United States of America, 2009, P.132.

(⁴) John B. Taylor And Akila Weerapana: Macroeconomics, Financial Crisis Updated Edition, South-Western, Cengage Learning, 2010, P.345.

(⁵) Campbell R. Mcconnell And Stanley L. Brue: Macroeconomics Principles, Problems, And Policies, Seventeenth Edition, Published By Mcgraw-Hill/Irwin, A Business Unit Of The Mcgraw-Hill, Companies, Inc., 1221 Avenue Of The Americas, New York. NY 10020. 2008, P. 219.

(⁶) Karl E. Case and Others, Op.Cit, P.211.

(⁷) Campbell R. Mcconnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P.P218-219.

عندما تدير الحكومات العجز⁽⁸⁾. وبالتالي هناك فرق مهم بين عجز الميزانية الحكومية والديون الحكومية، إذ يمثل عجز الميزانية الحكومية (متغير تدفقي). أما الدين الحكومي يعد (متغير رصيد). ولأن الفائض في الإنفاق الحكومي على الإيرادات يساوي مبلغ الاقتراض الجديد الذي يجب على الحكومة فعله، أي مقدار الدين الجديد الذي يجب أن تصدره الحكومة، فإن العجز السنوي يساوي التغيير في الدين في تلك السنة⁽⁹⁾.

ويتم إعادة تمويل الدين العام بسهولة، فمع استحقاق جزء من الديون، لا تقوم الحكومة بتخفيض النفقات أو زيادة الضرائب لتوفير الأموال المطلوبة. بدلاً من ذلك، يعاد تمويل الديون عن طريق بيع سندات جديدة واستخدام العائدات لدفع السندات المستحقة، إذ أن هناك طلب قوي على السندات الجديدة؛ لأن المقرضين يمكنهم الحصول على عائد جيد نسبياً بدون مخاطر تقصير من جانب الحكومة⁽¹⁰⁾.

ثانياً: أنواع الدين العام

يمكن تقسيم الدين العام من حيث مصادره، إلى قسمين رئيسيين:

1. الدين المحلي

يعرف الدين المحلي، بأنه ذلك النوع الذي تدين به الحكومة للمواطنين. وقد ساد الاعتقاد بأنه لم يعد ذا مشكلة كبيرة؛ ذلك انه يمثل دين لنفس المدين⁽¹¹⁾. قد يكون الجزء الأكبر من الدين يكتتب به داخلياً من خلال صناديق الائتمان والقطاع الخاص وغيرها. ويعد هذا الدين اصولاً لحاملي الدين. وتحصل إعادة توزيع الدخل من دافعي الضرائب إلى حاملي الدين عند دفع الفوائد المترتبة عليه⁽¹²⁾. وإذا كانت جميع الديون الحكومية محلية، فإن المجتمع ككل هو دائن ومدين

(8) Paul Krugman And Robin Wells: Macroeconomics, Second Edition, worth publishers, The United States of America, 2009, P.368.

(9) Andrew B. Abel And Others: Macroeconomics, Seventh Edition, Pearson Education, Inc. The United States of America, 2011, P.586.

(10) Campbell R. Mcconnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P. 220.

(11) سامويلسون ونوردهاوس: علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص758.

(12) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص ص537-538.

في الوقت نفسه، إذ يتوافق الدين الحكومي مع أصول الدائنين المحتفظ بها كأوراق مالية حكومية⁽¹³⁾.

2. الدين الخارجي

هو ذلك النوع الذي تدين به الحكومة للأجانب. ويكون لهذا الدين تأثيراً سلبياً في الموارد المتاحة للمواطنين في الدولة المدينة⁽¹⁴⁾. فعند دفع الفوائد واقساط الدين، يعني تحويل جزء من الناتج الحقيقي إلى الدول الدائنة. وهذا يعني انخفاضاً في الناتج المتاح الذي يعد عبءاً على الجيل الحالي والمستقبلي⁽¹⁵⁾؛ لأن الدائنين هم أطراف خارجية. وعندما تقترض الحكومة بالعملة الأجنبية، سيما في حالة حرية حركة رأس المال، يمكن لغير المقيمين شراء الديون الحكومية بحرية في السوق الثانوية، وهو أمر لا تملك الحكومة أي سيطرة عليه⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: - وظائف الدين العام

يمكن تحديد ثلاث وظائف أساسية للدين العام، وكما يأتي: ⁽¹⁷⁾.

1. وظيفة الاستقرار

خاصة في أوقات الأزمات، تعد الحكومة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد. وفي هذه الحالة، يجب ألا تكون الميزانية المتوازنة هدف رئيس. وبدلاً من ذلك، تحتاج السياسة المالية في المقام الأول إلى المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، أي تخفيض الدين الحكومي عندما يظهر الاقتصاد علامات الانتعاش الاقتصادي والسماح بزيادة الدين الحكومي عندما يكون أداء الاقتصاد ضعيفاً.

2. وظيفة التمكين

أي تحقيق هدف التمكين الضريبي. أن الاتساق في السياسة الاقتصادية ضروري لبدء نشاط استثماري كاف من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف. وهذا له أهمية

⁽¹³⁾ Carl-Ludwig Holtfrerich and Others: Government Debt: Causes, Effects and Limits. German National Academy of Sciences Leopoldina, Berlin, 2016, P.19.

⁽¹⁴⁾ سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص 758.

⁽¹⁵⁾ مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 538.

⁽¹⁶⁾ Carl-Ludwig Holtfrerich and Others, Op.Cit, P.19.

⁽¹⁷⁾ Ibid, P.P. 22-23.

كبيرة على وضع الضرائب في الامد البعيد. وبهذه الطريقة يمكن خلق جو من الثقة يستطيع فيه أصحاب المشاريع تخطيط وحساب الاستثمارات على الامد البعيد.

3. وظيفة تقاسم العبء

أي توزيع الأعباء الضريبية على الأجيال مع مرور الوقت. ويحصل ذلك عندما تحقق المبالغ المنفقة في الوقت الحالي، المنافع للجيل الحالي واللاحق. ولا يتعين على دافعي الضرائب في المدة الحالية دفع التكاليف الإجمالية لمثل هذه الأنشطة الحكومية؛ بل ينبغي على دافعي الضرائب المستقبليين المساهمة أيضاً بما يتماشى مع الفوائد التي حصلوا عليها من نفقات المدة السابقة (الدفع حسب الاستخدام). وتشمل هذه الوظيفة الاستثمارات العامة، التي تزيد من كفاءة الاقتصاد على الامد البعيد ولكنها تسبب عجزاً مؤقتاً في الميزانية.

رابعاً: - الآثار الاقتصادية للدين العام

يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للدين العام حسب المدة الزمنية، إلى آثار على الامد القصير واثار على الامد الطويل.

1- الامد القصير

أ. الاستثمار

يرى العديد من الاقتصاديين، أن العبء الأساس للدين هو تكلفة الفائدة السنوية المتراكمة على السندات المباعة لتمويل الديون. وأحياناً تعكس الفائدة مستوى الضرائب (متوسط سعر الضريبة) المطلوب لدفع الفائدة على الدين العام⁽¹⁸⁾.

يتوجب على الحكومة دفع الفائدة المترتبة على الدين⁽¹⁹⁾. وقد يثير ارتفاع مستوى الديون بشكل مستمر، المخاوف من أن الحكومة قد تتخلف عن سداد ديونها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الحكومة ستواجه سعر فائدة أعلى على اقتراضها لدمج علاوة مخاطر التخلف عن السداد. وهذا يعني أن سعر الفائدة المرتفع سوف يؤدي بدوره إلى تفاقم أعباء الديون، فضلاً عن تثبيط

(18) Campbell R. Mcconnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P. 220.

(19) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 535-536.

الاستثمار⁽²⁰⁾. وحتى مع عدم وجود زيادة في حجم الديون، يجب ان تدفع الفائدة من إيرادات الضرائب، وقد تؤدي الضرائب الأعلى إلى اضعاف الحوافز على تحمل المخاطرة والابتكار والاستثمار والعمل. و بهذه الطريقة غير المباشرة، قد يؤثر الدين العام الكبير سلباً في النمو الاقتصادي⁽²¹⁾.

ب . التضخم

غالباً ما تثير نسب الديون الحكومية المرتفعة المخاوف بين الجمهور بشأن الارتفاعات القوية في التضخم أو حتى التضخم المفرط، استناداً إلى الخوف من أن الدين الكبير سيحفز الحكومة على تنقيد ديونها⁽²²⁾.

للاستمرار في تمويل نفقاتها، قد تلجأ الحكومة إلى تحويل الدين إلى نقد من خلال التمويل النقدي. ويعد التمويل النقدي نوع آخر من انواع الضرائب، مثل الضرائب على الدخل، أو ضرائب الاستهلاك. وهي تعمل من خلال تخفيض قيمة القاعدة النقدية (مسؤولية البنك المركزي) والدين العامة (مسؤولية الخزينة). وبذلك يعد التمويل التضخمي ضريبة على النقود وحاملي السندات⁽²³⁾.

رغم أن ضريبة التضخم المفاجئة تخفض قيمة الأصول الحقيقية وتزيل جزء من الدين العام الحقيقي، لكنها تترك التضخم المفرط في أعقابها. وأن عمليات التضخم المفرط تلحق خسائر فادحة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، كما أن إيقاف التضخم المفرط يمكن أن يكون

⁽²⁰⁾ Wendy Carlin And David Soskice: *Macroeconomics: Imperfections, Institutions, And Policies*, Oxford University Press Inc., New York, The United States, 2006, P.187.

⁽²¹⁾ Campbell R. Mcconnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P. 221. –Kevin Greenidge and Others: *Threshold Effects Of Sovereign Debt: Evidence from the Caribbean*, International Monetary Fund WP/12/157, 2012, P.9.

⁽²²⁾ Carl-Ludwig Holtfrerich and Others, Op.Cit, P.53.

⁽²³⁾ Michael Burda And Charles Wyplosz: *Macroeconomics A European Text*, Fifth Edition, Oxford University Press Inc., New York, the United States, 2009, P.432.

مكلفاً للغاية أيضاً. وهذا هو السبب في أنه خيار يستخدم فقط في ظل أوضاع سياسية متطرفة⁽²⁴⁾.

ج . الكفاءة الاقتصادية

يترتب عبء الدين على الأجيال الحالية والمستقبلية. ويتطلب سداد الدين أما تخفيضات حادة في الإنفاق أو زيادة غير مقبولة سياسياً في الضرائب. وبسبب آثارها الجانبية على العرض، من المرجح أن تؤدي الزيادة في الضرائب إلى ارتفاع معدل البطالة وجعل إدارة الاقتصاد الكلي أكثر صعوبة⁽²⁵⁾. وأن فرض ضرائب إضافية من أجل سداد الفائدة المستحقة على الدين المحلي، يترتب عليه تأثيرات مشوهة للحوافز حتى في حالة تسديد الضرائب من دخل الفائدة، إذ أن عملية فرض الضرائب على دخل الفائدة أو الاجر لغرض تسديد الفائدة، سترتب عليها تشوهات على مستوى الاقتصاد الجزئي، وقد يؤدي ذلك إلى تراجع الدافع على العمل والادخار، ومن ثم تشوه الكفاءة الاقتصادية⁽²⁶⁾. كما يؤدي تفاقم الدين إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية الوطنية ومن ثم تراجع الناتج مستقبلاً ومن ثم زيادة عبء الأجيال اللاحقة⁽²⁷⁾.

2. الامد الطويل

إذا كانت معظم السندات الحكومية مملوكة للمواطنين، على الرغم من أن الأجيال اللاحقة قد تواجه ضرائب باهظة لدفع الفائدة وأقساط الدين الحكومي، فإن دافعي الضرائب المستقبليين سيرثون سندات حكومية غير مسددة، وبالتالي سيكونون هم المستفيدين من معظم هذه الفوائد والمدفوعات. وهذا يعني بأننا ندين بالدين الحكومي لأنفسنا، لذا فإن الدين ليس عبئاً بالمعنى نفسه الذي سيكون عليه إذا كان مستحقاً تماماً للأجانب. وقد أشار الاقتصاديون إلى عدة طرق يمكن أن يصبح فيها الدين الحكومي عبئاً على الأجيال القادمة. فإذا كان من الضروري رفع نسبة الضرائب إلى حد كبير في المستقبل لتسديد الديون، فإن التشوهات الناتجة قد تؤدي إلى أداء الاقتصاد بكفاءة أقل وفرض تكاليف على الأجيال المستقبلية. وبذلك يقلل الدين الحكومي الأعلى من تراكم رأس المال، ونتيجة لذلك، ينخفض الناتج⁽²⁸⁾. وبدلاً من تراكم رأس المال الخاص، يؤدي الدين الحكومي إلى تراكم الدين على الافراد، وهذا يعني إحلال الدين الحكومي بدلاً عن رأس

(24) Ibid, P.433.

(25) Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit, P.187.

(26) سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص 758.

(27) مايكل ايدجمان، مصدر سابق، ص 537-538.

(28) Andrew B. Abel and Others, Op.Cit, P.P.590-591.

المال الخاص. وبذلك تتراجع معدلات النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة على الامد الطويل⁽²⁹⁾. كما ان الاقتراض العام يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، مما يقلل من الانفاق الاستثماري الخاص. واذ كان حجم الاستثمار الحالي المزاحم واسع النطاق، فإن الأجيال القادمة سوف تترث اقتصاداً ذا طاقة إنتاجية اصغر، ومستويات معيشة اقل⁽³⁰⁾.

في المستقبل، قد يضطر الأشخاص الذين يمتلكون سندات قليلة أو معدومة إلى دفع ضرائب أكبر لتسديد الديون الحكومية مما يتلقونه من الفوائد والمدفوعات الأصلية. أما الأشخاص الذين يمتلكون كميات كبيرة من السندات قد يحصلون على المزيد من الفوائد أكثر مما يدفعونه مع زيادة الضرائب. وبذلك يصبح حملة السندات أكثر ثراءً في المتوسط من غير الحائزين. لذا قد تؤدي الحاجة إلى خدمة الدين الحكومي إلى نقل الموارد من الفقراء نسبياً إلى الأغنياء نسبياً. ومع ذلك، يمكن تعويض هذا التحويل عن طريق سياسات أخرى متعلقة بالتحويلات والضرائب على سبيل المثال، عن طريق زيادة الضرائب على الأشخاص ذوي الدخل المرتفع⁽³¹⁾.

خامساً: - الدين والتكامل بين القطاعين العام والخاص

يمكن تعويض العبء الاقتصادي الصافي الذي ينتقل إلى الأجيال القادمة، فكما قد تتطوي السلع الخاصة اما على الاستهلاك او على الاستثمار، فإن الامر يتعلق بالسلع العامة، جزء من الانفاق الحكومي الذي يموله الدين العام هو نفقات الاستثمار العام. ومثل النفقات الخاصة على الآلات والمعدات، فإن هذه الاستثمارات العامة (الممولة من خلال الديون) تزيد من القدرة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد. وقد يكون رأس المال العام المرسل إلى الأجيال القادمة كبير، وقد يعوض المخزون المتناقص لرأس المال الخاص الناتج عن تأثير المزاحمة، مما يترك القدرة الإنتاجية الكلية بدون ضرر⁽³²⁾. اي إذا استخدمت بعض الديون الحكومية لتمويل التحسينات في البنية التحتية، مثل الجسور والطرق السريعة والموانئ و التعليم أو لتمويل البحث والتطوير، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد⁽³³⁾.

(29) سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص 758.

(30) Campbell R. Mcconnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P. 221.

(31) Andrew B. Abel and Others, Op.Cit, P.P. 590-591.

(32) Campbell R. Mcconnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P. 222.

(33) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O' Brien: Macroeconomics, Third Edition, Global Edition, Pearson Education, Inc. The United States of America, 2010, P.P.520-521.

يمكن أن يكون لإيرادات الديون الحكومية تأثير إيجابي كبير في النمو الاقتصادي إذا تم إنفاق الأموال على تحسين القدرة الإنتاجية للبلاد⁽³⁴⁾. إذ أن الاستثمار العام الممول من خلال الديون يمكن أن يحفز بعض استثمارات القطاع الخاص عن طريق زيادة معدل العائد المتوقع، من خلال تأثيره التكميلي، إذ قد يؤدي الانفاق على رأس المال العام إلى زيادة الاستثمار الخاص على الرغم من أن الاقتراض الحكومي يعزز سعر الفائدة. و النقطة الأساسية هي أن الزيادة في الطلب على الاستثمار الخاص قد تعارض انخفاض الاستثمار الذي من الممكن أن ينتج عن ارتفاع سعر الفائدة⁽³⁵⁾.

سادساً: التكافؤ الريكاردي عبر الأجيال

أحد وجهات النظر المتطرفة، هي أنه عندما يتم أخذ قيود الميزانية الحكومية بعين الاعتبار، لا يكون للعجز أو الدين أي تأثير في النشاط الاقتصادي. تُعرف هذه الحجة باسم اقتراح التكافؤ الريكاردي⁽³⁶⁾. وتستند حجة التكافؤ الريكاردي، على افتراض أن القروض الحكومية الحالية سوف يتم سدادها خلال مدة حياة الناس الذين هم الآن على قيد الحياة. وبعبارة أخرى، فإن أي تخفيضات ضريبية يتم تلقيها اليوم يقابلها ارتفاع الضرائب التي يتعين على الناس دفعها في وقت لاحق⁽³⁷⁾.

وقد أظهر روبرت بارو، أنه من الناحية النظرية، قد يظل التكافؤ الريكاردي سارياً حتى لو حصل الجيل الحالي على خفض الضرائب، وتحمل الأجيال المستقبلية عبء سداد ديون الحكومة، إذ على ما يبدو يجب على الجيل الحالي من الناس الذين يحصلون على تخفيضات

⁽³⁴⁾Nguyen Van Bon: The Effects Of Public Debt, Inflation, And Their Interaction on Economic Growth In Developing Countries: Empirical Evidence Based On Difference Panel Gmm, Asian Economic And Social Society, Asian Journal Of Empirical Research, Volume 5, Issue 11, 2015,P.222.

⁽³⁵⁾ Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P. 222.

* ديفيد ريكاردو، وهو عالم اقتصاد انكليزي في القرن التاسع عشر، كان أول من عبّر عن منطقه. وقد تم تطوير هذه الحجة بشكل أكبر وأخذت مكانة بارزة في سبعينات القرن العشرين روبرت بارو، في جامعة شيكاغو، الآن في جامعة هارفارد. لهذا السبب، تُعرف الحجة أيضاً باسم اقتراح ريكاردو بارو.

⁽³⁶⁾ Olivier Blanchard: Macroeconomics, Fifth Edition, Pearson Education, Inc. New Jersey, the United States of America, 2009, P.586.

⁽³⁷⁾ Andrew B. Abel and Others, Op.Cit, P. 592.

ضريبية زيادة استهلاكهم؛ لأن انخفاض ضرائبهم لا يتوقع أن يكون متوازناً مع زيادة الضرائب خلال حياتهم. ومع ذلك، جادل بارو بأن الناس في الجيل الحالي لا ينبغي أن يزيدوا من استهلاكهم استجابة لخفض الضرائب إذا كانوا يهتمون برفاهية الجيل القادم. وبالطبع، فإن الناس يبحثون عن رفاهية أطفالهم، كما يتجلى جزئياً في الموارد الاقتصادية المخصصة للأطفال، بما في ذلك النقود التي تتفق على صحة الأطفال وتعليمهم والهوايا والميراث. وإذا أدرك دافعوا الضرائب أنهم مسؤولون في نهاية المطاف عن دين الحكومة، فلا يجب عليهم تغيير استهلاكهم استجابة للتغيرات في الضرائب أو التحويلات غير المصحوبة بتغييرات في النفقات الحكومية. ونتيجة لذلك، فإن العجز الناتج عن التخفيضات الضريبية لا ينبغي أن يقلل من الادخار الوطني وبالتالي لا ينبغي أن يتقل كاهل الأجيال القادمة⁽³⁸⁾. وأن الحجة تكمن في أن الناس يدخرون المزيد تحسباً لارتفاع الضرائب في المستقبل، إذ أن الانخفاض في الادخار العام قابله زيادة متساوية في الادخار الخاص. وبالتالي لم يتأثر إجمالي الادخار، وكذلك الاستثمار⁽³⁹⁾.

واجهت فرضية التكافؤ الريكاردي مجموعة من الانتقادات، هي: .⁽⁴⁰⁾

1. قيود الاقتراض: . الكثير من الناس سيكونون على استعداد للاستهلاك أكثر إذا استطاعوا العثور على المقرضين الذين سيقدّمون لهم الائتمان. ومع ذلك، غالباً ما يواجه المستهلكون حدوداً، تعرف باسم قيود الاقتراض على المبالغ التي يمكنهم اقتراضها، فالشخص الذي يريد أن يستهلك أكثر، ولكنه غير قادر على الاقتراض للقيام بذلك، سيكون حريصاً على الاستفادة من خفض الضرائب لزيادة الاستهلاك. وبالتالي فإن وجود قيود الاقتراض قد يؤدي إلى فشل التكافؤ الريكاردي.

2. قصر نظر المستهلكين: . يرى بعض الاقتصاديين أن العديد من الناس قصيري النظر، لا يفهمون أن دافعي الضرائب هم المسؤولون في نهاية الأمر عن ديون الحكومة. فإذا كان الناس قصيري النظر، فقد يستجيبوا لخفض الضريبة عن طريق استهلاك المزيد، خلافاً لتنبؤ التكافؤ الريكاردي. ومع ذلك، يمكن للريكارديين أن يردوا على أن التحليلات المتطورة للغاية للسياسة المالية المستهلكين ليست ضرورية للتكافؤ الريكاردي ليكون صحيحاً تقريباً. على سبيل المثال، إذا كان الناس يعرفون عموماً أن العجز الحكومي الكبير يعني مشاكل مستقبلية للاقتصاد (دون معرفة السبب على وجه

⁽³⁸⁾ Ibid, P.P. 592–593.

⁽³⁹⁾ Olivier Blanchard, Op.Cit, P.586.

⁽⁴⁰⁾ Andrew B. Abel and Others, Op.Cit, P.594.

الدقة)، فقد يكونوا مترددين في الإنفاق مع تخفيض الضرائب الذي يسبب العجز، بما يتمشى مع التنبؤ الريكاردي.

3. **الفشل في تبني الوصايا:** . إذا لم يترك الناس الوصايا، ربما لأنهم لا يهتمون أو لا يفكرون في الرفاهية الاقتصادية لأطفالهم على الامد الطويل، فإنهم سيزيدون من استهلاكهم إذا ما تم تخفيض ضرائبهم. وقد لا يترك بعض الناس الوصايا لأنهم يتوقعون أن يكون أطفالهم أكثر ثراءً مما هم عليه وبالتالي لا يحتاجون لأي تركة. إذا استمر الناس في الحفاظ على هذا الاعتقاد بعد حصولهم على تخفيضات ضريبية، فإنهم سيزيدون من استهلاكهم وسيفشل مرة أخرى التكافؤ الريكاردي.

4. **الضرائب غير المقطوعة:** . من الناحية النظرية، فإن التكافؤ الريكاردي يقتصر فقط على التغييرات الضريبية الإجمالية، في حالة فرض على كل شخص مبلغاً ثابتاً من الضرائب دون الاعتماد على قرارات الشخص الاقتصادية، مثل مقدار العمل أو الادخار. وعندما لا تكون الضرائب مبلغاً إجمالياً، فإن مستوى وتوقيت الضرائب سيؤثر في الحوافز ومن ثم السلوك الاقتصادي. وبالتالي فإن التخفيضات الضريبية غير المقطوعة سيكون لها تأثيراً حقيقياً في الاقتصاد، على النقيض من النظرة البسيطة للتكافؤ الريكاردي. ومع ذلك، بالنسبة للضرائب غير المقطوعة، تعتمد الآثار التحفيزية لتخفيض الضرائب على الاستهلاك وسلوك الادخار اعتماداً كبيراً على الهيكل الضريبي. على سبيل المثال، من المرجح أن يؤدي التخفيض المؤقت في ضرائب المبيعات إلى تحفيز الاستهلاك. ولكن انخفاض معدل الضريبة على الفائدة المكتسبة على حسابات التوفير قد يزيد من الادخار. وبالتالي لا يمكننا أن نستنتج بشكل دائم بأنه، فقط لأن الضرائب ليست بمبالغ إجمالية، فإن تخفيض الضرائب سيزيد الاستهلاك.

سابعاً: - الدين العام وقيد الميزانية العامة

توضح متطابقة الميزانية الحكومية، مصادر الإيرادات في أي مدة اللازمة لسداد نفقات الحكومة. ولكي نحدد مسار دين الحكومة بمرور الوقت، نتناول التحليل ضمن خطوتين. في الاول نستبعد إمكانية أن تقترض الحكومة من البنك المركزي (أي إمكانية خلق نقود لتمويل عجزها). وفي الثانية نحدد أثر التمويل النقدي.

1. قيد الميزانية في حالة عدم التمويل النقدي

يعبر عن عجز الميزانية الحكومية (في حالة عدم قيام البنك المركزي بتمويل العجز العام وفي ظل عدم وجود التضخم)، بأنه مجموع العجز الأساسي (الزيادة في النفقات G مطروحاً منها صافي إيرادات الضرائب T) وخدمة الدين (سعر الفائدة الحقيقي i لأرصدة الديون الحالية B). ولتمويل العجز وفي حالة غياب التمويل النقدي، يجب على الحكومة الاقتراض وإصدار الديون الجديدة (ΔB). ويمكن التعبير عما ذكر، بالمتطابقة الآتية: ⁽⁴¹⁾

$$\Delta B = G - T + iB \quad \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن (ΔB)، تعبر عن التغير في الدين العام، و ($G - T$)، تعبر عن عجز الميزانية الأساسي، و (iB)، تعبر عن خدمة الدين، و ($G - T + iB$)، تعبر عن عجز الميزانية الفعلي.

ويعبر هذا المقياس بشكل دقيق عن موقف التدفق النقدي للحكومة. فإذا كان الناتج إيجابياً ($\Delta B > 0$)، تنفق الحكومة أكثر مما تستلمه، وبالتالي يجب أن تصدر ديوناً جديدة. أما إذا كان سلبياً ($\Delta B < 0$)، فإن الحكومة تسدد الديون التي تم إصدارها سابقاً ⁽⁴²⁾.

وبذلك فإن: ⁽⁴³⁾

التغير في الدين = العجز الأساسي + الفائدة على الديون القائمة.

التغير في الدين = العجز الفعلي.

كما يمكن إعادة صياغة متطابقة الميزانية على الشكل الآتي: .

$$G + iB = T + \Delta B$$

إذ يمثل الجانب الأيمن من المتطابقة، إجمالي الإيرادات والجانب الأيسر إجمالي النفقات.

يعد الدين الحكومي بالنسبة إلى الناتج المحلي مصدر قلق مركزي. لذلك يعبر عن نسبة الديون على أنها

⁽⁴¹⁾ Michael Burda and Charles Wyplosz, Op.Cit, P.428.

⁽⁴²⁾ Olivier Blanchard, Op.Cit, P. 580.

⁽⁴³⁾ Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit, P.P.182-183.

$$b = \frac{B}{Py} = \text{نسبة الدين.}$$

إذ أن، P هو مستوى السعر و Y هو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مما يعني أن $P.Y$ هو الناتج المحلي الاسمي.

وبإعادة كتابة متطابقة الميزانية الحكومية (1) من خلال القسمة على Py ، نحصل على نسبة العجز الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{\Delta B}{Py})$:

$$\frac{\text{العجز الفعلي}}{GDP} = \frac{\Delta B}{Py} \equiv \frac{G - T}{Py} + \frac{iB}{Py}$$

$$\equiv d + ib \quad \dots \dots \dots (2)$$

إذ أن نسبة العجز الاسمي إلى الناتج المحلي الاجمالي هي: .

$$\frac{\text{العجز الاسمي}}{GDP} = d \equiv \frac{G - T}{Py}$$

ومن أجل تحديد محددات النمو في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي Δb ، نبدأ بتعريف b :

$$B \equiv bPy,$$

وباستخدام التقريب: .

$$\Delta B \approx Py\Delta b + bY\Delta P + bP\Delta Y$$

وبقسمة كل جانب على Py نحصل على: .

$$\frac{\Delta B}{Py} = \frac{b\Delta Py}{Py} + \frac{b\Delta YP}{Py} + \frac{\Delta bPy}{Py}$$

$$= b\pi + b\gamma Y + \Delta b$$

و نعبر عن نمو الأسعار (بمعنى معدل التضخم)، $\frac{\Delta P}{P}$ ، بـ (π) ومعدل نمو الناتج بـ (γy) . و $(r = i - \pi)$. وبذلك فإن التغير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعبر عنه بالآتي: .

$$\Delta b = d + (i - \pi - \gamma y)b$$

$$\Delta b = d + (r - \gamma y)b \quad \dots \dots \dots (3)$$

تفسر العلاقة النهائية (المعادلة 3)، بأن التغير في نسبة الدين مع مرور الوقت (الجانب الأيسر من المعادلة) يساوي مجموع المصطلحين: (44)

- أ- المصطلح الأول هو الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل النمو (γy) ، مضروباً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (b) .
- ب- المصطلح الثاني هو نسبة العجز الاساسي إلى الناتج المحلي الإجمالي (d) .

2. قيد الميزانية في حالة التمويل النقدي

يعد التمويل النقدي طريقة بديلة للتخفيف من عجز الميزانية لاستقرار الدين العام، إذ تستغل الحكومة حقها الاحتكاري في خلق النقود بالمعنى الضيق (القاعدة النقدية) وتستخدم تلك النقود لدفع فواتيرها. وتقنياً، تقترض الحكومة مباشرة من البنك المركزي. وعندما يتم إنفاق النقود، تصبح إضافة إلى القاعدة النقدية. وبما أن الحكومة تستخدم النقود التي تقوم بخلقها بالقيمة الاسمية للحصول على مصادر حقيقية، فإنها (أو البنك المركزي المملوك الحكومة) تحقق ربحاً مريحاً. وتسمى الإيرادات من هذا النشاط المريح (رسوم سك العملات) (45).

ويمكن إعادة كتابة القيد العام لميزانية الحكومة بعد تضمين التمويل النقدي باعتباره مصدراً بديلاً لتمويل السندات: (46)

$$G + iB = T + \Delta B + \Delta H$$

إذ أن (H) ، التمويل النقدي. وبذلك لا بد من تعديل التحليل السابق ليشمل التمويل النقدي: .

$$\Delta B \equiv (G - T) + iB - \Delta H \quad \dots \dots \dots (4)$$

(44) Olivier Blanchard, Op.Cit, P.584.

(45) Michael Burda and Charles Wyplosz, Op.Cit, P.431.

(46) Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit, P.191.

وبالتقسيم على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (كما مر): .

$$\frac{\Delta B}{Py} = \frac{(G - T)}{Py} + \frac{iB}{Py} - \frac{\Delta H}{Py}$$

$$= d + ib - \frac{\Delta H}{H} \cdot \frac{H}{Py} \dots \dots \dots (5)$$

$$= d + ib - \gamma Hh, \dots \dots \dots (6)$$

إذ أن (γH) ، معدل نمو التمويل النقدي و (h) نسبة النقود المصدرة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي $(\frac{H}{Py})$. وباتباع نفس الخطوات الواردة سابقاً، يمكن التعبير عن التغير في نسبة الدينون: .

$$\Delta b = d + (i - \pi - \gamma y)b - \gamma Hh$$

$$= d + (r - \gamma y)b - \gamma Hh \dots \dots \dots (7)$$

يعد اصدار العملات مصدر رخيص لتمويل النفقات الحكومية، إذ يقلل من انفجار المديونية؛ لأن الفائدة ضئيلة أو معدومة على القاعدة النقدية. ولكن يتم نقل التأثير من خلال التضخم. ويمكن ربط جميع حلقات التضخم المفرط بمحاولة من جانب الحكومة للابتعاد عن قيودها. وتنتهي عمليات التضخم المفرط في نهاية المطاف عندما تسد الحكومات عجزها، أو عندما تتوقف البنوك المركزية عن تمويلها⁽⁴⁷⁾.

(47) Michael Burda and Charles Wyplosz, Op.Cit, P.431.

ثامناً: - الدين العام وحجم الاقتصاد والاستقرار

1- الدين العام وحجم الاقتصاد

عند التمعن في الدين خلال مدة زمنية محددة من المهم النظر إلى حجم الاقتصاد، إذ أن الطريقة السهلة لمقارنة الدين بحجم الاقتصاد هي قياس الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد هذا مقياس شامل وجيد لكيفية قيام الحكومة بعملها في إدارة شؤونها المالية⁽⁴⁸⁾، إذ أن حجم الاقتصاد هو الذي يحدد حجم القاعدة الضريبية للحكومة⁽⁴⁹⁾. ففي اقتصاد ينمو فيه الناتج بمرور الزمن، يكون من المنطقي التركيز على نسبة الدين إلى الناتج⁽⁵⁰⁾.

وبافتراض أن العجز الأساسي صفر، سيزيد الدين عندئذ بمعدل يساوي سعر الفائدة الحقيقي. ولكن إذا كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو كذلك، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستتمو ببطء أكبر، إذ سينمو بمعدل يساوي سعر الفائدة الحقيقي مطروحاً منه معدل نمو الناتج⁽⁵¹⁾.

أن قدرة البلدان على خدمة الديون (سداد الفائدة)، ترتبط بشكل أساس بحجمها الاقتصادي. وبذلك يعد استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هدفاً أكثر منطقياً من استقرار مستوى الدين نفسه. وهذا التمييز مهم؛ لأن الناتج المحلي الإجمالي ينمو تلقائياً مع مرور الوقت⁽⁵²⁾. وبذلك يمكن لدولة ثرية أن تتحمل ديناً عاماً كبيراً أكبر مما تستطيع أي دولة فقيرة⁽⁵³⁾، أي أن البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي العالي لديها موارد أكثر نسبياً لتسديد الاصل والفائدة على السندات الحكومية. وبذلك فإن المقياس المناسب لمديونية الحكومة هو قيمة الدين الحكومي المعلقة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، أو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁴⁾.

(48) John B. Taylor and Akila Weerapana, Op.Cit, P.346.

(49) Paul Krugman and Robin Wells, Op.Cit, P.369.

(50) Olivier Blanchard, Op.Cit, P.583.

(51) Ibid, P.584.

(52) Michael Burda and Charles Wyplosz, Op.Cit, P.429.

(53) Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P. 219.

(54) Andrew B. Abel and Others, Op.Cit, P.586.

2- طرق تحقيق الاستقرار في الدين العام

هنالك ثلاث طرق تعد من الخيارات المتاحة أمام الحكومة عندما تريد تحقيق الاستقرار في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، هي:

أ- خفض العجز

يمكن للحكومة تخفيض الإنفاق؛ لتسديد مدفوعات الفائدة على الدين. كما يمكنها جمع الأموال التي تحتاجها من خلال الضرائب، فإذا أصبح الدين كبيراً جداً بالنسبة إلى الاقتصاد، قد تضطر الحكومة إلى رفع الضرائب إلى مستويات عالية⁽⁵⁵⁾. وتمتلك الحكومة السلطة الدستورية لفرض وجباية الضرائب. و أن الزيادة في الضرائب هي خيار حكومي للحصول على دخل كافٍ لدفع الفائدة وأقساط الدين العام، إذ لدى الحكومة خيار فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية إذا لزم الأمر لتمويل ديونها⁽⁵⁶⁾.

يعد تخفيض العجز الطريق الأفضل لاستقرار الديون، على الرغم كونه الخيار الأصعب في التنفيذ من الناحية السياسية، إذ قد يواجه تخفيض الإنفاق العام مقاومة كبيرة من أولئك المتأثرين بشكل مباشر، خاصة الموظفين الحكوميين. كما أن رفع الضرائب لا يحظى بشعبية لدى الجميع⁽⁵⁷⁾. وقد تختار الحكومات عدم دفع التكلفة الكاملة للحروب من خلال الضرائب خوفاً من أن تؤدي الضرائب الثقيلة إلى إضعاف الروح المعنوية للمواطنين عندما تكون جهودهم القصوى ضرورية لإنتاج الحرب⁽⁵⁸⁾.

ب - التمويل التضخمي

قد تجد الحكومة من المناسب استخدام التمويل بالعجز إذا زاد خطر التخلف عن السداد. ومن خلال هذه العملية، فقد يشعر البنك المركزي بأنه مضطر لنزع فتيل هذه المخاطر عن طريق تحويل الدين إلى نقد. وهذا يسمح للحكومة بمتابعة سياسة مالية لا يمكن تمويلها، إذ تأتي

⁽⁵⁵⁾ R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O' Brien, Op.Cit, P.520.

⁽⁵⁶⁾ Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Op.Cit, P. 220.

⁽⁵⁷⁾ Michael Burda and Charles Wyplosz, Op.Cit, P.432.

⁽⁵⁸⁾ Robert J. Gordon and Stanley G. Harris, Op.Cit, P.132.

الإيرادات من الإصدار النقدي أو ما يسمى بضريبة التضخم ولها تأثير في تخفيض القيمة الحقيقية للديون الحكومية غير المسددة⁽⁵⁹⁾.

إذا كانت الحكومة قادرة الحصول على نقود من البنك المركزي (الإصدار النقدي)، فيمكنها تمويل النفقات المتزايدة. هذا النوع من الإيرادات الحكومية يسمى رسوم سك العملات. وإلى الحد الذي تؤدي فيه الزيادة في عرض النقود إلى التضخم، يفقد الجمهور جزءاً من دخله. ويشار أحياناً إلى الدخل الحقيقي المفقود بسبب التضخم بأنه ضريبة التضخم⁽⁶⁰⁾. وكمية الإصدار النقدي التي أثّرت تعتمد على معدل التضخم والطلب الحقيقي على النقود. ومع ارتفاع التضخم إلى معدلات عالية (حوالي 200 % سنوياً)، فإن الطلب على النقود يتراجع بنسبة كبيرة. وأن كانت تكاليف التضخم المرتفع كبيرة، فإن معدلات التضخم تبقى أقل بكثير من مستوى تعظيم الإصدار النقدي⁽⁶¹⁾.

يمكن للتضخم وخاصة عندما يكون غير متوقع، أن يعمل على حل مشاكل التمويل، من خلال آلية التمويل التضخمي. وضريبة التضخم، تعني أن التضخم الذي نشأ من النمو النقدي يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للالتزامات التي أصدرتها الحكومة بعمليتها الخاصة. والأهم في هذا الصدد هو الدين العام، الذي يتخذ في المقام الأول شكل سندات اسمية، ولكنه يشمل أيضاً النقود التي يصدرها البنك المركزي. ولأن القيمة الاسمية للديون لم تتغير، فإن قيمتها الحقيقية تتآكل، ويعاني حاملي الديون من خسارة رأسمالية حقيقية. وأن تخفيض القيمة الحقيقية للدين هو مكسب للحكومة⁽⁶²⁾.

بالنسبة للحكومة غير المنضبطة مالياً، قد تبدو ضريبة التضخم طريقة سهلة للهروب من التزامات ديونها. وعلى الرغم مع ارتفاع التضخم، سيطلب مشتري إصدارات السندات الجديدة معدلات فائدة اسمية أعلى لتجنب التآكل. بالإضافة إلى ذلك، سوف يكون المقرضون الحذرين أقل رغبة في الموافقة على القروض طويلة الأجل. ومع تقصير مدة استحقاق الدين، يتعين على الحكومة إصدار سندات جديدة باستمرار لسداد ديونها المستحقة، ويجب عليها بعد ذلك دفع سعر الفائدة الاسمي الأعلى الجديد. وإذا ظلت عملية تراكم الديون غير مستقرة، ستضطر الحكومة إلى

⁽⁵⁹⁾ Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit, P.199.

⁽⁶⁰⁾ Manfred Gartner: Macroeconomics, Third Edition, Pearson Education Limited Edinburgh Gate, England, 2009.P.407.

⁽⁶¹⁾ Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit P.P.201.

⁽⁶²⁾ Michael Burda and Charles Wyplosz, Op.Cit, P.P.431-432.

خلق المزيد من النقود، مما يؤدي إلى مزيد من التضخم، الذي سيؤدي قريباً إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، مما يدعو إلى زيادة أخرى في التضخم، وهكذا⁽⁶³⁾.

بطبيعة الحال، لا تنطبق ضريبة التضخم إلا على الدين الصادر بالعملات المحلية⁽⁶⁴⁾، إذ أن الحالة التي تكون فيها نسبة كبيرة من الديون مملوكة للأجانب أو مقومة بعملة أجنبية، قد تجعل سياسة البنك المركزي التضخمية خياراً أقل جاذبية، إذ سيزداد التآكل فقط من قيمة الدين المقومة بالعملة المحلية⁽⁶⁵⁾. بالإضافة إلى ذلك، لا تعمل هذه الآلية إلا إذا كان التضخم غير متوقع. والسبب هو أنه عندما يتوقع أصحاب الديون التضخم، فإنهم يطالبون بسعر فائدة يعوضهم عن التآكل المتوقع للأصل. وهذا هو مبدأ فيشر، إذ يرتفع سعر الفائدة الاسمي بما يتماشى مع التضخم المتوقع، مما يترك سعر الفائدة الحقيقي دون تغيير. وفي هذه الحالة، لا يحصل حملة السندات ولا الحكومات من التضخم باستثناء ضريبة التضخم على أرصدة النقود، التي لا تحظى باهتمام⁽⁶⁶⁾.

ج - التخلف عن الدفع

أن الطريقة الأكثر قسوة بالنسبة إلى الحكومة لاستقرار الدين هي التخلف عن سداد ديونها، أي أنها ترفض ذلك. وباستثناء فترات ما بعد الحرب أو ما بعد الثورة عندما يمكن توجيه اللوم إلى ظروف استثنائية أو أنظمة سابقة نادراً ما تلجأ الحكومات إلى هذا النهج، ولا تفعل ذلك إلا تحت ضغط شديد. ويُنظر دائماً إلى التقصير التام على أنه انتهاك كبير للثقة ويترك آثاراً طويلة الأمد على سمعة الحكومات. ويمكن اعتبار التخلف عن دفع الدين الداخلي شكلاً من أشكال الضرائب المحددة التي تؤثر على حملة السندات مثلما يفعل التضخم. وفي الواقع، فإن التقصير الجزئي يعادل بالضبط الضريبة على دخل السندات. على سبيل المثال، إذا قللت الحكومة من قيمة ديونها إلى النصف، فهذا هو نفس فرض ضريبة بنسبة 50٪ على الفائدة وسداد أصل الدين⁽⁶⁷⁾.

مسألة التخلف عن السداد لها آثار مختلفة عندما يكون الدين مملوكاً للأجانب. فإذا كان الدين مملوكاً للسكان المحليين، فإن تراكم الديون أو استقرارها يرقى إلى إعادة توزيع الدخل عبر

⁽⁶³⁾ Ibid, P.433.

⁽⁶⁴⁾ Ibid, P.432.

⁽⁶⁵⁾ Philippe Bacchetta And Others: Self-Fulfilling Debt Crises: What Can Monetary Policy Do? Journal Of International Economics 110, 2018. P.132.

⁽⁶⁶⁾ Michael Burda and Charles Wyplosz, Op.Cit, P.432.

⁽⁶⁷⁾ Ibid, P.434.

الأجيال، بين أولئك الذين يخضعون للضريبة الآن والذين يخضعون للضريبة في المستقبل. أما عندما يكون الأجانب مدينين، فإن الوضع مختلف، إذ أن التنازل عن الديون الخارجية يعني نقل الموارد إلى بقية العالم. وهذا يتطلب إدارة فائض في الحساب الجاري. من ناحية أخرى، لا يمكن لأي بلد الاقتراض من الخارج لبضع سنوات في حالة التخلف عن سداد الديون الخارجية، إذ يكون في تلك المدة من المنبوذين على المستوى الدولي. وبذلك ستجد الدولة صعوبة في إدارة عجز الحساب الجاري⁽⁶⁸⁾.

3- استقرار الدين العام (العجز - الفائض الأساسي)

تعتمد ديناميكيات الدين العام على ما إذا كانت الحكومة تعاني من عجز أساسي أو فائض، وما إذا كان النمو يتجاوز أو يقل عن سعر الفائدة الحقيقي، إذ أن (r) و (γ) ليس لهما تأثير في طبيعة التوازن فقط ولكن أيضاً في الاستقرار⁽⁶⁹⁾.

عند النظر إلى تطور نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، يمكننا التفكير في مستوى الدين الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع، كلما قلت النسبة. وقد يزداد الدين في حد ذاته في حالة تراجع الناتج المحلي الإجمالي. كل ما يتطلبه الأمر هو أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من مستوى الدين. وبالمثل، في الاقتصاد المتنامي، عندما يكون الرصيد المطلق للديون ثابتاً، فإن نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي تنخفض مع مرور الوقت. وبما أن الدين الحقيقي يميل إلى النمو بمعدل (r) والناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل (γ) ، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تميل إلى الارتفاع بمعدل $(r - \gamma)$. وعندما يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل الفائدة الحقيقي، فإن التوازن الأساسي للميزانية يكفي لتقليص نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعندما يتجاوز معدل الفائدة الحقيقي معدل نمو الاقتصاد، قد يؤدي إلى انفجار الدين. ومع ذلك، فإن الفائض الأساسي المطلوب لاستقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أقل بكثير من الفائض الأساسي المطلوب لتحقيق الاستقرار في مستوى الديون، ذلك لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي يساعد على احتواء الزيادة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽⁷⁰⁾.

ويمكن توضيح استقرار الدين في حالتي العجز والفائض الأساسيين في حالة عدم التمويل بالعجز، وكما يأتي: .

⁽⁶⁸⁾ Ibid, P.434.

⁽⁶⁹⁾ Manfred Gartner, Op.Cit, P.396.

⁽⁷⁰⁾ Michael Burda and Charles Wyplosz, Op.Cit, P.P.430-431.

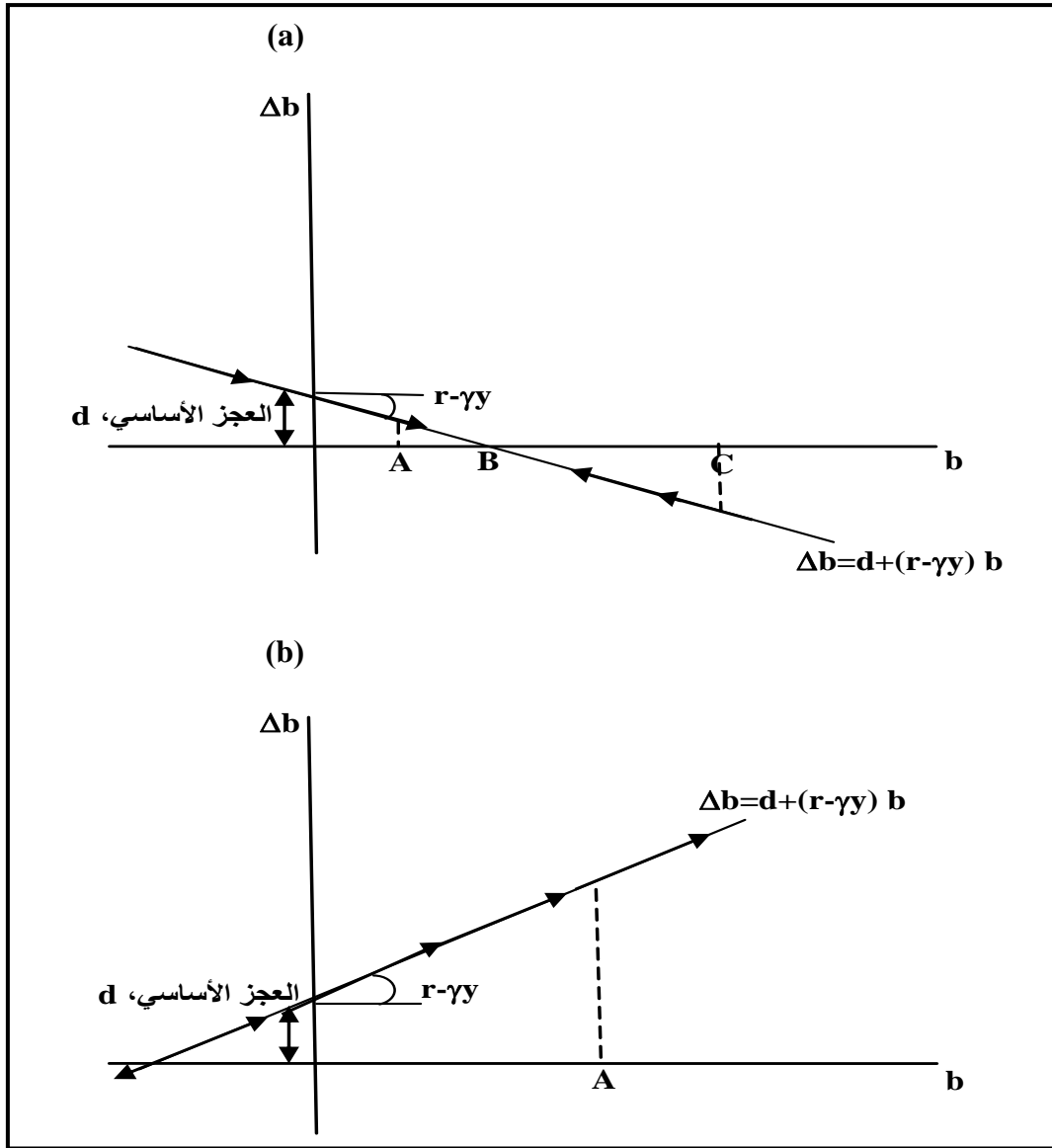
أ- العجز الأساسي والاستقرار

إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتجاوز سعر الفائدة الحقيقي، فإن الاقتصاد سوف يستقر في نهاية المطاف مع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة. وتكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الدائمة ليست مقلقة لصانعي السياسة، ولكنها تعني أن الدين لن يتم سداه أبداً ولن يميل إلى الصفر. وبدلاً من ذلك، ستميل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض، وستكون الحكومة معسرة، بمعنى أنها لن تسدد المبلغ الأصلي للديون المقترضة⁽⁷¹⁾.

وتعد هذه الحالة ($r > \gamma$) ايجابية من منظور مالية الحكومة. وبما أن النمو الاقتصادي على الامد الطويل كافٍ للحد من تأثير عبء مدفوعات الفائدة على الديون، فإن بعض مستويات العجز الاساسي تتسق مع نسبة الديون الثابتة والمستقرة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ عندئذٍ يمكن تمثيل المعادلة بخط سالب الميل ذي التقاطع الإيجابي. ويعبر هذا السيناريو عن الحالة المستقرة في الاقتصاد الكلي بغض النظر عن نسبة الدين التي نبدأ منها، طالما أن العجز الاساسي محدد، فإننا ننتهي دائماً بمعدل دين مستقر على الامد الطويل⁽⁷²⁾.

(71) Errol D'Souza: Macroeconomics, Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd, 2008.P.P. 331-332.

(72) Manfred Gartner, Op.Cit, P.396.



الشكل البياني (1)، العجز الأساسي والاستقرار

Source: Wendy Carlin and David Soskice: Macroeconomics: Imperfections, Institutions, and Policies, Oxford University Press INC., New York, the United States, 2006, P.P. 184-185.

يوضح الشكل البياني (1)، نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (b) على المحور الأفقي ونمو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (Δb) على المحور الرأسي والعجز الأساسي (d). وأن العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو تحدد انحدار الخط الذي يوضح نمو نسبة الديون لأي اقتصاد. ومن أجل رسم خط الحالة المناسب (الخط الذي يظهر Δb كدالة لـ b)، نحتاج إلى معرفة العجز الأساسي الحالي، ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي

الاجمالي الحقيقي. ثم يخبرنا المستوى الحالي للديون (b)، في الوقت (t) أين نحن على خط الحالة. وبطبيعة الحال، ما لم يكن الوضع الأولي للاقتصاد على المحور الأفقي مع $\Delta b = 0$ ، فإن نسبة الديون سوف تتغير إذا نظرنا إلى الاقتصاد في وقت لاحق⁽⁷³⁾.

يتضح من الشكل ($I-a$)، الحالة التي يتجاوز فيها معدل النمو معدل الفائدة، إذ يكون انحدار خط الميل سلبي. عند النقطة (A)، ترتفع نسبة الديون كما هو موضح في الأسهم باتجاه الجنوب الشرقي. ولكن إذا ارتفعت نسبة الدين في وقت لاحق إلى المستوى الموضح في النقطة (B)، وطالما ظل العجز الأساسي ومعدلات الفائدة والنمو بدون تغيير، سيبقى الاقتصاد عند النقطة (B). وعلاوة على ذلك، تكون نسبة الدين هذه ثابتة ومستقرة. ومع زيادة طفيفة في نسبة الدين التي تضع الاقتصاد عند النقطة (C)، يمكن العودة إلى التوازن عند النقطة (B) (والعكس بالعكس)، إذ أن حقيقة ($R\gamma$)، تعني أن الزيادة في الدين قد انخفضت لأن الناتج ينمو بمعدل أسرع من تكلفة الفائدة على الدين⁽⁷⁴⁾.

أما في حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أبطأ من معدل الفائدة، تزداد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت. وفي نهاية المطاف سيكون الدين أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ارتفاع نسبة الدين، قد لا يكفي نمو الناتج المحلي الإجمالي لدفع الفائدة. وتصبح الحكومة مفلسة في النهاية⁽⁷⁵⁾. فمع سعر الفائدة الحقيقي أكبر من معدل النمو ($\gamma > \gamma$)، فإن مدفوعات الفائدة على الدين الحالي ترتفع بشكل أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم فإن خدمة الدين ترفع عبء الديون. وبذلك، فإن نسبة الديون المرتفعة يمكن أن تدفع سعر الفائدة إلى الأعلى مما يجعل مسار الديون غير المستقرة أكثر احتمالاً. وتواجه الحكومة التي تجد نفسها على مسار الديون غير المستدامة قيود معينة في استقرارها. وهذا يعني أن العجز الأساسي يرتبط بنسبة الديون المتزايدة، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار إلا من خلال التعديلات المناسبة لنسبة العجز الأساسي⁽⁷⁶⁾.

يوضح الشكل البياني ($I-b$)، الحالة التي يتجاوز فيها معدل الفائدة الحقيقي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصاد يعاني من عجز أساسي. ويتضح أن الاقتصاد لن يظل ثابتاً، فهو يتحرك باتجاه الشمال الشرقي على طول الخط كما تظهر الأسهم. وهذا يعني أن

(73) Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit, P.P.183-184.

(74) Ibid, P.185.

(75) Errol D'Souza, Op.Cit, P.332.

(76) Manfred Gartner Op.Cit, P.P.396-397.

نسبة الديون ستكون أعلى، أي عند النقطة (A) نسبة الدين تزداد بدون حدود⁽⁷⁷⁾. وبذلك يكون الدين غير مستقر.

لسداد الدين بالكامل، يجب على الحكومة إدارة فائض أساسي. ويمكن القيام بذلك بإحدى الطريقتين، أما تخفيض الإنفاق أو زيادة الضرائب⁽⁷⁸⁾، إذ أن الحالة الوحيدة التي يمكن بها تعويض هذا الأثر بحيث لا ترتفع نسبة الديون، هي إدارة فوائض أساسية لسنوات عديدة. وكثيراً ما تسعى الحكومات إلى الاستمرار في المستوى الحالي للديون وجمع إيرادات كافية لخدمة الفائدة عليها، ضمن سياسة استمرار توازن الميزانية. وبموجب هذه السياسة، تحاول الحكومة تحديد عجزها المالي إلى أقرب نقطة من الصفر أو إلى الصفر، أي إذا كانت $(G - T) + iB = 0$. وعندما تكون مدفوعات الفائدة على الدين إيجابية، ($iB > 0$)، يجب أن يكون لدينا $(G - T) < 0$ ، أي تدير الحكومة فائضاً أساسياً. فالفوائض الأساسية، تولد الإيرادات التي تستخدم في دفع الفائدة على الديون التي أثرت لتمويل العجز. و يمكن اعتبار الحكومة التي لم تحقق فائضاً أساسياً في ميزانيتها على مدار فترات زمنية طويلة أن تكون معسرة ظاهرياً⁽⁷⁹⁾.

ب - الفائض الأساسي والاستقرار

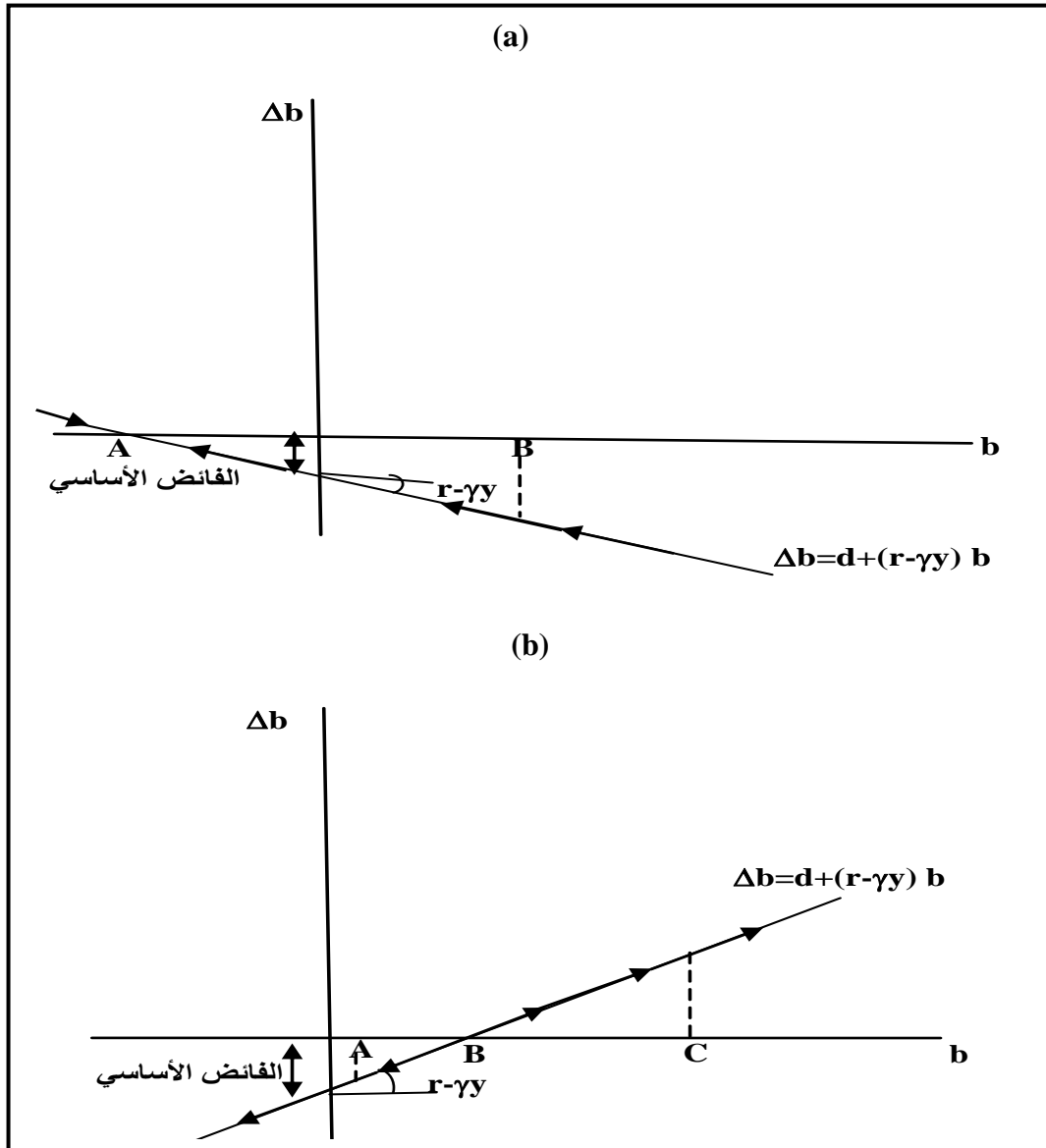
إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي، يكون مستوى الدين مستقراً، أي إذا كان على الاقتصاد في وقت ما ديون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، سوف يتم سداد هذه الديون وتراكم الحكومة مخزون من الأصول المالية التي تكسبها عائداً⁽⁸⁰⁾.

⁽⁷⁷⁾ Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit, P.184.

⁽⁷⁸⁾ Olivier Blanchard, Op.Cit, P. 581.

⁽⁷⁹⁾ Errol D'Souza, Op.Cit.P.P.332-333.

⁽⁸⁰⁾ Ibid, P.333.



الشكل البياني (2)، الفائض الأساسي والاستقرار

Source: Wendy Carlin and David Soskice: Macroeconomics: Imperfections, Institutions, and Policies, Oxford University Press INC., New York, the United States, 2006, P.P. 184-185.

يوضح الشكل البياني (2-أ)، حالة الاقتصاد الذي يحقق فائضاً أساسياً في الميزانية، و أن معدل نمو الدخل الحقيقي أكبر من سعر الفائدة الحقيقي، و يكون هذا التوازن مستقرًا⁽⁸¹⁾. وأن هذا الاقتصاد سوف يقترب من نسبة الديون السلبية عند النقطة (A)، التي تكون ثابتة ومستقرة.

⁽⁸¹⁾ Manfred Gartner Op.Cit, P.396.

وعند النقطة (B)، تتخفض نسبة الديون باتجاه (A). وستكون الحكومة صاحبة الأصول المالية التي يصدرها القطاع الخاص⁽⁸²⁾.

أما إذا كان معدل الفائدة الحقيقي أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن مستوى الديون يكون غير مستقر، أي إذا كان على الاقتصاد في وقت ما ديون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ستزداد هذه الديون⁽⁸³⁾.

يتضح من الشكل البياني (2-b)، عندما يكون معدل الفائدة الحقيقي أكبر من معدل النمو ($r > \gamma$) مع وجود فائض أساسي (وبالتالي يكون التقاطع أسفل المحور الأفقي)⁽⁸⁴⁾. هنا نلاحظ الوضع بثلاث نسب ديون أولية مختلفة. إذا حصل اقتصاد ما على نسبة دين مبدئية مبينة بالنقطة (A)، فإن نسبة الدين سوف تنخفض (كما هو موضح في الأسهم في الاتجاه الجنوبي الغربي)؛ لأن هذا الوضع يكون فيه الفائض الأساسي كبيراً بما فيه الكفاية لتعويض الأثر ($r > \gamma$) بحيث تنخفض نسبة الديون بدون حدود. أما إذا كانت نسبة الدين عند النقطة (B)، فستظل ثابتة ولكنها غير مستقرة، فالفائض الأساسي (يخفض نسبة الدين) والأثر ($r > \gamma$) (يزيد نسبة الدين) يقابل كل منهما الآخر. تكون النقطة (B) غير مستقرة؛ لأن الزيادة الطفيفة في نسبة الدين تؤدي إلى زيادة نسبة الديون باستمرار. وأن الانخفاض الطفيف، يؤدي إلى انخفاض نسبة الديون. ويمكن للفائض الأساسي المناسب أن يحافظ على نسبة الدين ثابتة ولكن لا يمكنه تخفيف الديناميكيات الكامنة للديون، التي تحددها العلاقة بين (r و γ). وعند النقطة (C)، يتصف الاقتصاد بتزايد نسبة الديون باستمرار⁽⁸⁵⁾.

⁽⁸²⁾ Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit, P.185.

⁽⁸³⁾ Errol D'Souza, Op.Cit, P.333.

⁽⁸⁴⁾ Manfred Gartner, Op.Cit, P.403.

⁽⁸⁵⁾ Wendy Carlin and David Soskice, Op.Cit, P.184.

المبحث الثاني:

عرض البيانات وقياس وتحليل النتائج

أولاً: عرض وتحليل البيانات

يوضح الجدول (1) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة (1990=100) في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث 1990-2017، إذ يتضح تراجع الدين العام الداخلي مع تراجع عجز الميزانية العامة او الفائض المتحقق لاغلب سنوات البحث. كما يتضح بأن اعلى نسبة للدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت في عام 1991 بنسبة (109.5%)، وهذا يدل على ارتفاع حجم الدين العام الداخلي نسبة إلى حجم الاقتصاد المحلي. في حين سجلت اقل نسبة للدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013 بنسبة (1.6%)، وهذا يدل على تراجع مساهمة الدين المحلي في الاقتصاد. ويتضح أن نسبة الدين العام الداخلي إلى حجم الاقتصاد كانت عند المستوى الأمن لاغلب سنوات البحث سيما في السنوات التي شهدت فائض أو تراجع عجز الميزانية العامة الذي غالباً ما يكون مصدره ارتفاع قيمة الايرادات النفطية.

كما يوضح الجدول نمو نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي، إذ يتضح تذبذب هذه النسبة خلال مدة البحث اعتماداً على فائض او عجز الميزانية الاساسي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي. وسجلت هذه النسبية معدلات سالبة في سنوات الفائض او تراجع عجز الميزانية العامة، وفي سنوات تراجع سعر الفائدة الحقيقي وزيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي. في حين سجلت معدلات موجبة في حالة عجز الميزانية العامة او ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

جدول (1)، تطور الدين العام الداخلي، الميزانية العامة، الناتج المحلي، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي للمدة 1990-2017

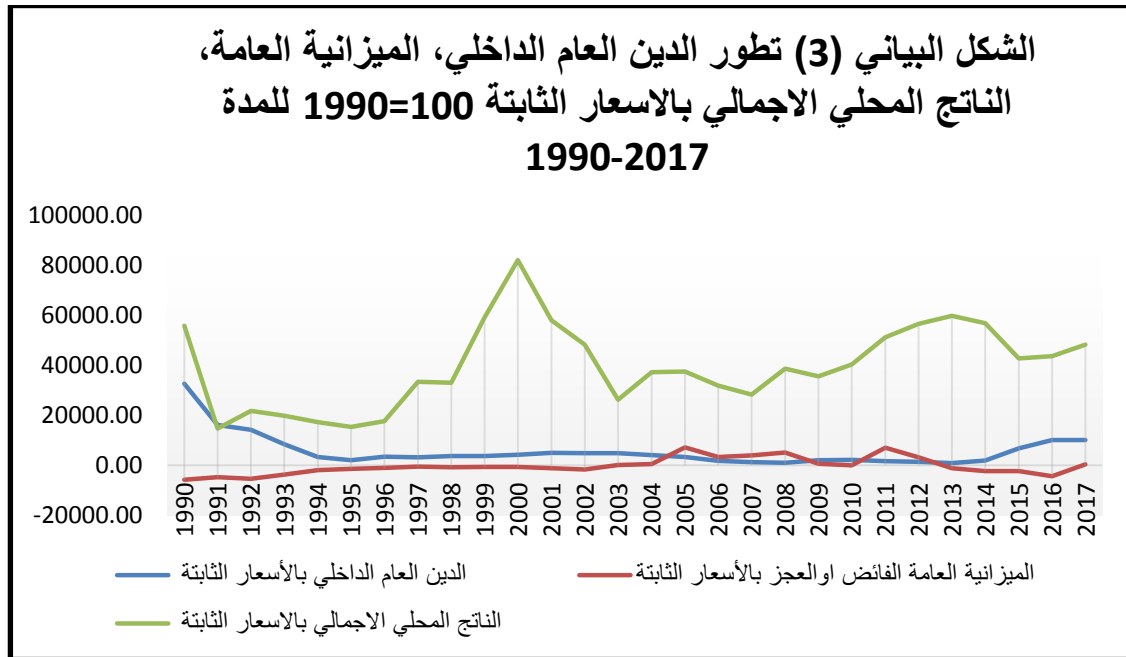
السنوات	الدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة =1990 (مليون دينار)	معدل النمو %	الميزانية العامة الفائض او العجز بالأسعار الثابتة =1990 (مليون دينار)	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة =1990 (مليون دينار)	معدل النمو %	معدل التضخم %	نسبة العجز او الفائض الاساس ي إلى الناتج المحلي الإجمالي ي %	سعر الفائدة الحقيقي	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ي %	* نمو نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	32750.0	-	5688.0	-	55926.5	-	-	-10.2	6.1	58.6	348.8
1991	16218.8	-50.5	4630.8	-18.6	14815.3	-73.5	186.5	-31.3	-180.4	109.5	-11733.8
1992	14304.0	-11.8	5286.5	14.2	21860.8	47.6	83.8	-24.2	-77.6	65.4	-8215.5
1993	8494.7	-40.6	3701.5	-30.0	19857.3	-9.2	207.6	-18.6	-201.1	42.8	-8230.3
1994	3370.1	-60.3	1811.8	-51.1	17289.4	-12.9	492.1	-10.5	-485.6	19.5	-9224.7
1995	2141.1	-36.5	1348.4	-25.6	15464.7	-10.6	351.4	-8.7	-344.1	13.8	-4627.2
1996	3470.4	62.1	-995.6	-26.2	17755.6	14.8	-15.4	-5.6	22.7	19.5	148.2
1997	3284.2	-5.4	-433.5	-56.5	33507.8	88.7	23.0	-1.3	-15.8	9.8	-1025.4
1998	3802.6	15.8	-773.9	78.5	33127.5	-1.1	14.8	-2.3	-7.5	11.5	-75.6
1999	3788.8	-0.4	-540.4	-30.2	59217.9	78.8	12.6	-0.9	-5.3	6.4	-538.9
2000	4232.5	11.7	-598.5	10.8	82188.5	38.8	5.0	-0.7	2.4	5.1	-188.3
2001	4997.1	18.1	1111.8	85.8	58108.0	-29.3	16.4	-1.9	-10.0	8.6	163.8
2002	4942.9	-1.1	1617.7	45.5	48356.7	-16.8	19.3	-3.3	-13.0	10.2	35.6
2003	4929.0	-0.3	145.6	-109.0	26305.5	-45.6	32.6	0.6	-26.2	18.7	363.6
2004	4149.4	-15.8	605.9	316.1	37281.2	41.7	27.0	1.6	-21.0	11.1	-696.1
2005	3371.7	-18.7	7223.9	1092.2	37599.6	0.9	37.0	19.2	-30.0	9.0	-257.1
2006	1883.8	-44.1	3420.0	-52.7	31897.3	-15.2	53.2	10.7	-42.8	5.9	-152.5
2007	1324.7	-29.7	3970.7	16.1	28426.9	-10.9	30.8	14.0	-10.8	4.7	14.2
2008	1106.9	-16.4	5179.3	30.4	38749.7	36.3	2.7	13.4	14.1	2.9	-50.1

* احتسب وفق الصيغة الآتية: $\Delta b = d + (r - \gamma y)b$

121.3	6.1	11.6	1.9	-2.8	-8.1	35610.5	-87.0	675.3	94.7	2155.6	2009
-55.1	5.7	3.8	0.0	2.5	13.5	40427.8	-98.4	11.0	6.2	2290.2	2010
-77.3	3.4	0.4	13.8	5.6	27.0	51340.5	64543.6	7098.8	-23.2	1759.2	2011
-20.9	2.6	-0.1	5.8	6.1	10.3	56627.8	-53.9	3269.4	-17.1	1458.4	2012
-4.3	1.6	4.1	-1.9	1.9	5.7	59830.3	-135.4	-1156.3	-36.2	930.6	2013
26.5	3.6	3.8	-4.0	2.2	-4.8	56985.1	95.6	-2261.6	118.8	2036.3	2014
495.7	16.1	6.3	-5.1	-0.3	-24.8	42861.5	-2.6	-2203.5	238.8	6898.3	2015
42.4	23.2	4.2	-9.9	0.1	2.0	43711.0	96.1	-4321.9	47.2	10154.8	2016
-143.3	21.1	3.8	0.8	0.2	10.6	48361.9	-109.1	395.0	0.5	10203.0	2017
معدل النمو المركب										المدد الزمنية	
						-15.1				-27.4	1996-1990
						-3.4				6.0	2003-1997
						1.2				-8.1	2010-2004
						-0.9				28.5	2017-2011
						-0.5				-4.1	2017-1990

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق البيانات.

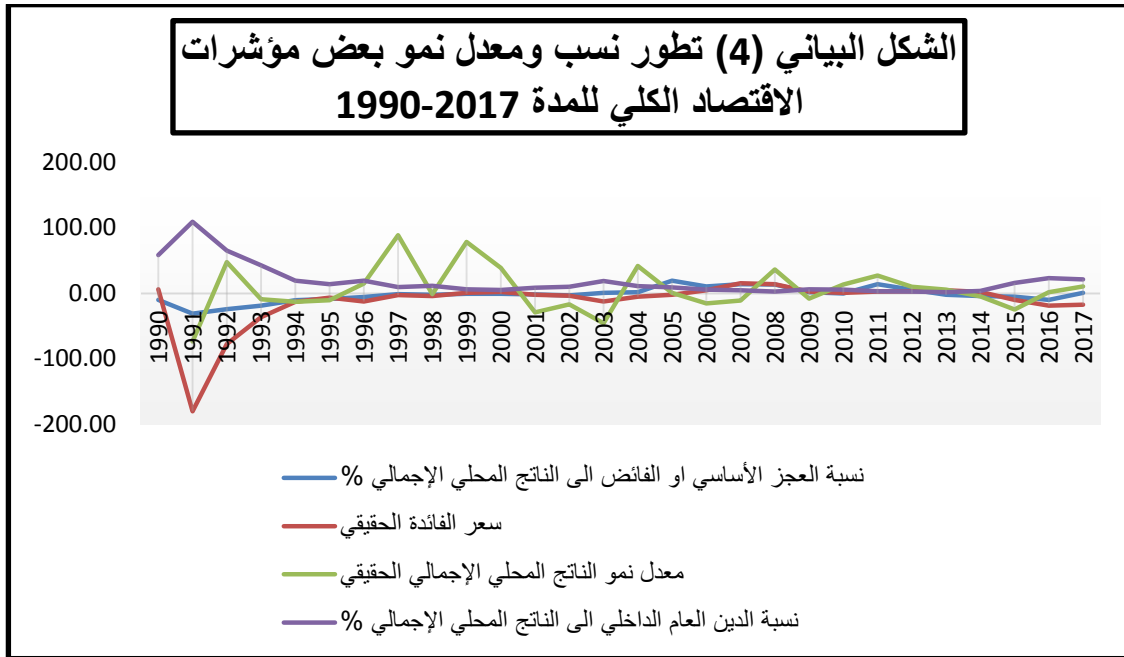
يوضح الشكل البياني (3) تطور الدين العام الداخلي والميزانية العامة والنتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1990=100 لمدة البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

يوضح الشكل البياني (4) نسب ومعدل نمو مؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة خلال مدة

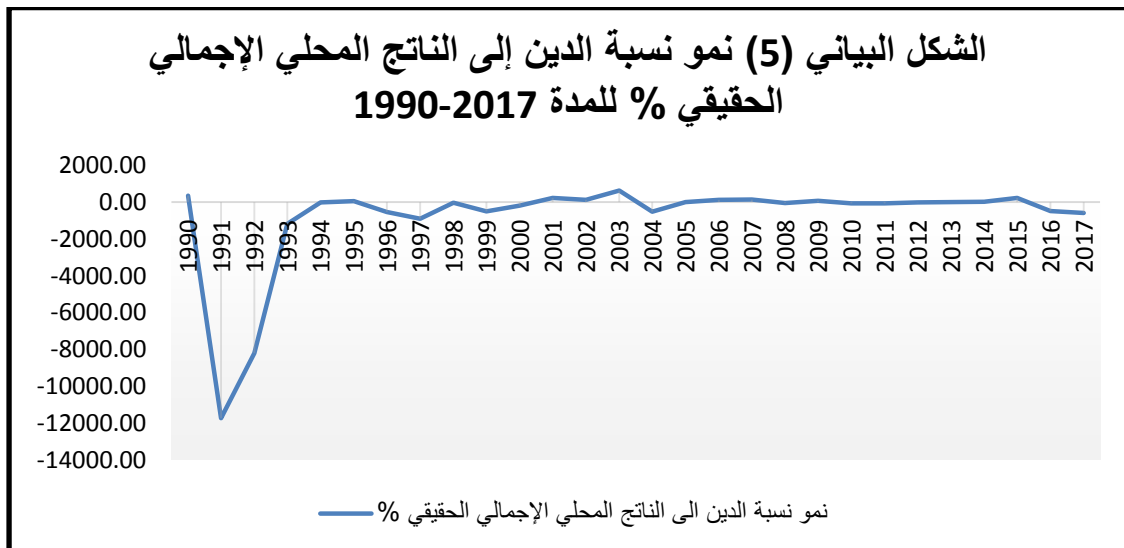
البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

يوضح الشكل البياني (5) نمو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال مدة

البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

ثانياً: قياس وتحليل النتائج

استند الجانب القياسي للبحث على مجموعة من المتغيرات لقياس وتوضيح طبيعة العلاقات الاقتصادية. وتم اعتماد قيم المتغيرات المستخدمة بالاسعار الثابتة 1990=100 لمدة البحث. التينم توضيحها بالآتي.:

- PD الدين العام الداخلي.
- GDP الناتج المحلي الاجمالي.
- PB الميزانية العامة.

إذ أن الدين العام الداخلي هو المتغير التابع، و الناتج المحلي الاجمالي و الميزانية العامة هما المتغيران المستقلان. ويجب معرفة درجة استقرارية المتغيرات الاقتصادية المستخدمة من اجل اختيار النموذج المناسب لتقدير دالة الدين العام الداخلي.

1. اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

وفقاً لاختبار جذر الوحدة الموضح في الجدول (2) لبيان استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في البحث، يتضح عدم استقرار السلسلة الاصلية على المستوى لمتغيري الدين العام الداخلي والناتج المحلي الاجمالي بوجود قاطع واتجاه عام ام بوجود قاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام. وقد استقرت بعد اجراء الفرق الاول للمتغيرين، إذ استقر متغير الدين العام الداخلي بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5%، كما استقر متغير الناتج المحلي الاجمالي بوجود قاطع واتجاه عام وقاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، وهذا يدل على ان السلسلتين متكاملتين من الرتبة (1) |. في حين يتضح من الجدول استقرار السلسلة الاصلية لمتغير الميزانية العامة على المستوى بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 10%، وعدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، وبذلك تكون السلسلة متكاملة من الرتبة (0) |.

جدول (2) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى						الفروق الأولى					
	a		b		c		A		B		C	
	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة	t المحتسبة	t الدرجة
PD	-1.67	-3.22	-3.23	-2.62	-1.20	-1.60	-2.24	-3.23	-2.28	-2.63	-2.40**	-1.95
GDP	-3.10	-3.22	-2.37	-2.62	-0.96	-1.60	-5.75*	-4.35	-5.92*	-3.71	-6.03*	-2.65
PB	-2.61	-3.22	-2.67***	-2.62	-2.74*	-2.65						

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

*, **, *** تعني معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10% على التوالي.

وبما أن بعض المتغيرات استقرت على الفرق الاول واخرى على المستوى، يمكن استخدام نموذج ARDL، أي الانحدار الذاتي للابطاء الموزع.

2 ■ تقدير دالة الدين العام الداخلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع

ARDL

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار نموذج ARDL لدالة الدين العام الداخلي، إذ يتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (95.3%) من التغير في المتغير التابع. كما يتضح أن Adjusted R-squared=0.90.

ومن خلال اختبار F، يتضح أن النموذج معنوي عند مستوى 1%

جدول (3) نتائج انموذج ARDL لدالة الدين العام الداخلي

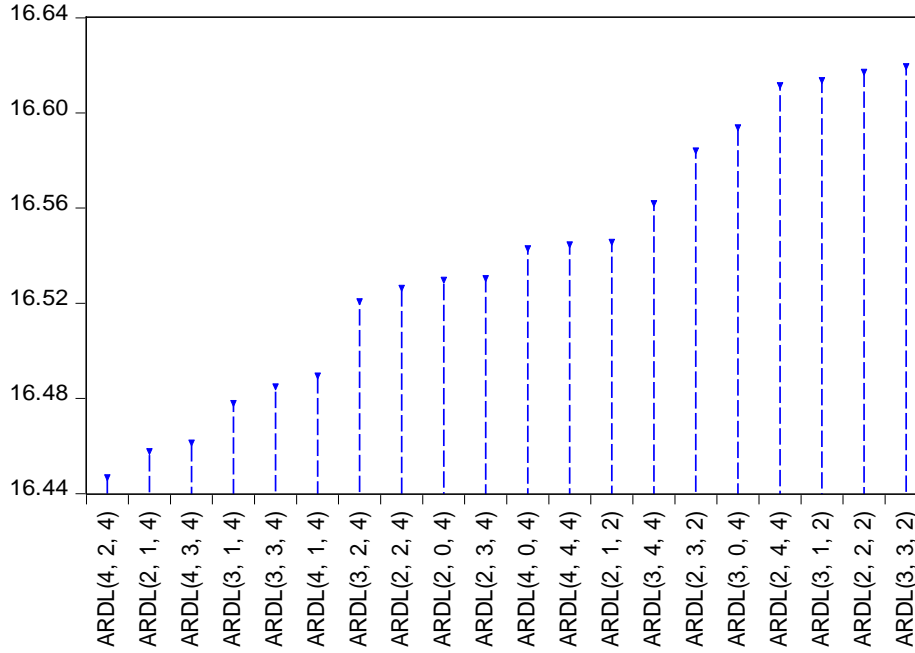
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PD(-1)	1.278284	0.249242	5.128691	0.0003
PD(-2)	-0.863616	0.284333	-3.037341	0.0113
PD(-3)	0.383482	0.232766	1.647501	0.1277
PD(-4)	-0.109418	0.079924	-1.369028	0.1983
GDP	-0.032402	0.017848	-1.815473	0.0968
GDP(-1)	0.041460	0.022794	1.818872	0.0962
GDP(-2)	-0.023834	0.019597	-1.216172	0.2494
PB	-0.101107	0.084814	-1.192106	0.2583
PB(-1)	-0.193069	0.084230	-2.292170	0.0426
PB(-2)	-0.099072	0.086654	-1.143306	0.2772
PB(-3)	0.001678	0.101867	0.016472	0.9872
PB(-4)	0.175815	0.077459	2.269766	0.0443
C	2092.110	1147.828	1.822669	0.0956
R-squared	0.953327	Mean dependent var		3695.059
Adjusted R-squared	0.902411	S.D. dependent var		2480.904
S.E. of regression	775.0158	Akaike info criterion		16.44682
Sum squared resid	6607145.	Schwarz criterion		17.08493
Log likelihood	-184.3618	Hannan-Quinn criter.		16.61611
F-statistic	18.72351	Durbin-Watson stat		1.722131
Prob(F-statistic)	0.000013			

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ويوضح الشكل البياني (6) فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج، إذ يتضح أن فترات الإبطاء (4،2،4)، تعد فترات إبطاء مثلى للمتغيرات لأنها تعطي اقل قيمة وفق معيار Akaike.

الشكل البياني (6) فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

3. اختبار الحدود Bounds Test

يمكن توضيح نتائج اختبار الحدود لدالة الدين العام الداخلي من الجدول (4)، إذ يتضح من الجدول أن قيمة F المحتسبة هي (1.094510)، إذ أنها اصغر من قيمة F الجدولية الصغرى والبالغة (2.63) عند مستوى معنوية 10%، وهذا يدل على أن المعادلة غير متكاملة، أي بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم.

جدول (4) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	1.094510	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	24	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

4. الاختبارات التشخيصية

أ. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

يتضح من الجدول (5) أن القيم الاحتمالية لـ F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية، أي أكبر من 5%، وهذا يدل على ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (5) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.805855	Prob. F(12,11)	0.6431
Obs*R-squared	11.22803	Prob. Chi-Square(12)	0.5095
Scaled explained SS	1.951093	Prob. Chi-Square(12)	0.9995

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ب . اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

من الجدول (6)، يتضح أن القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5%، وهذا يدل على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، أي نقبل فرضية العدم.

جدول (6) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

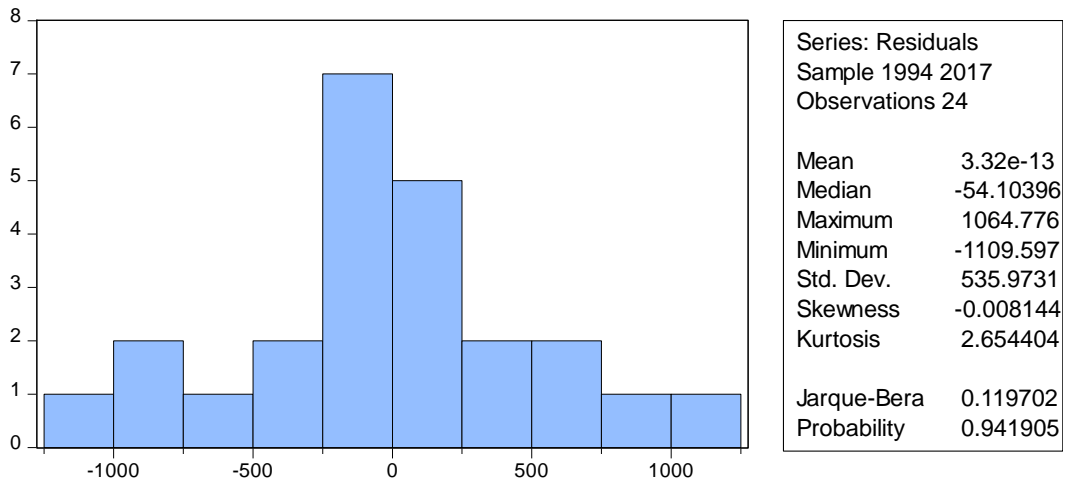
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.689559	Prob. F(2,9)	0.5265
Obs*R-squared	3.188984	Prob. Chi-Square(2)	0.2030

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

5. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

يوضح الشكل البياني (7) توزيع الاخطاء العشوائية للنموذج.

الشكل البياني (7) توزيع الاخطاء العشوائية

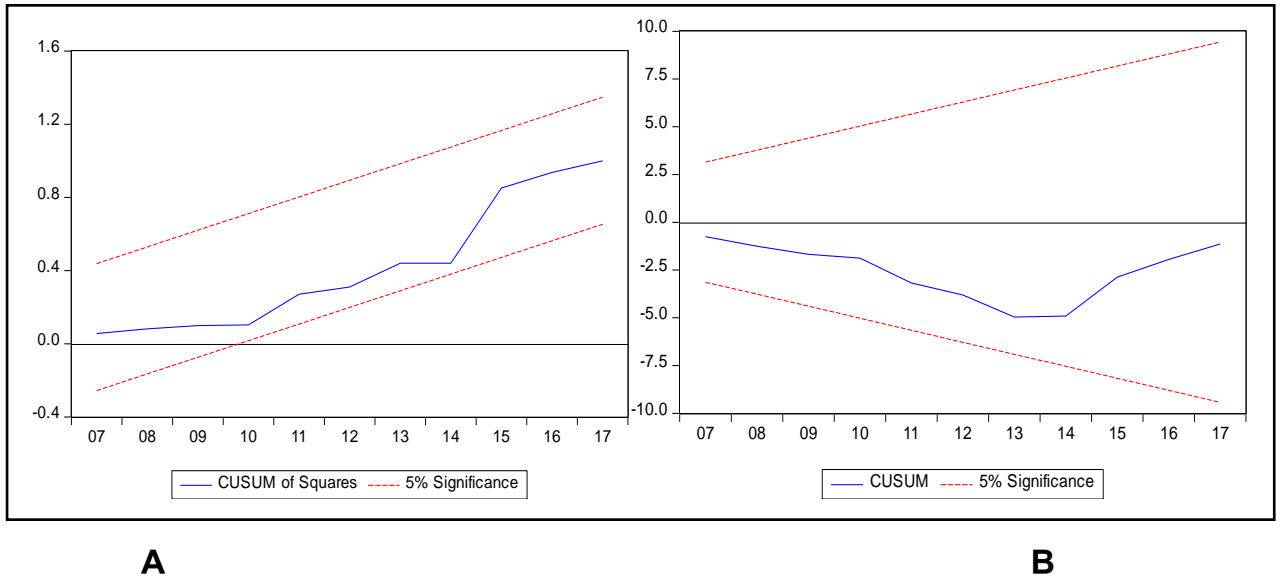


الشكل البياني من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

6. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

وفقاً لاختباري CUSUM TEST و CUSUM of Squares TEST يوضح الشكل البياني (8) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج، إذ يتضح بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة كما يبين الجزء A، وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية 5%. في حين يتضح أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة كما يبين الجزء B، أي بمعنى استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (8) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج



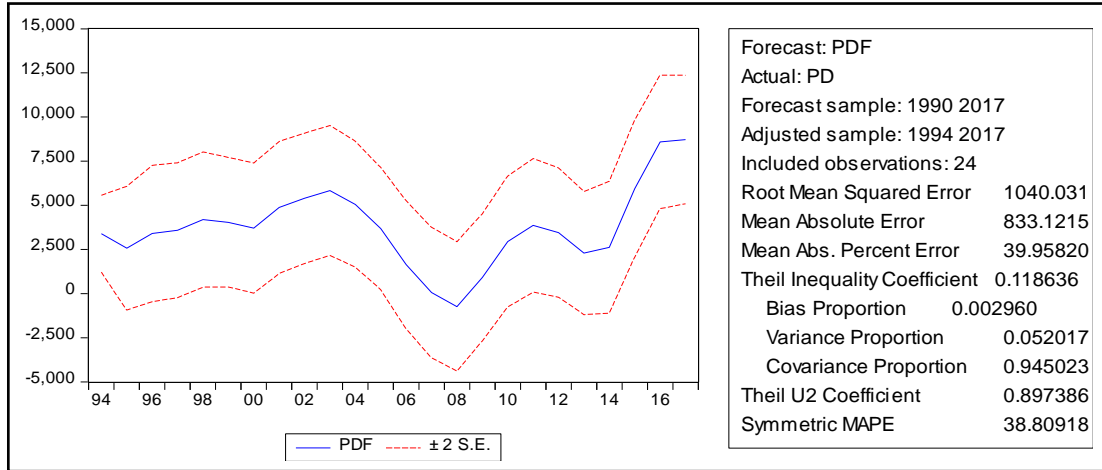
الشكل البياني من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

7. اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

يمكن ملاحظة الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ من الشكل البياني (9).

الشكل البياني (9) الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

الشكل البياني من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.



8. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

أ. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

من الجدول (7)، يمكن توضيح معالم الاجل القصير، إذ يتضح أن زيادة الدين العام الداخلي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الدين العام الداخلي بمقدار (0.58) في السنة الحالية عند مستوى معنوية (1%)، كما أن زيادة الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة قبل ثلاث سنوات يؤدي إلى زيادة الدين العام الداخلي بمقدار (0.109) في السنة الحالية عند مستوى معنوية (5%). وهذا يفسر استمرار تراكم الدين رغم تراجع نسبته. كما يتضح أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الدين العام الداخلي بمقدار (0.032) عند مستوى معنوية (5%)، ذلك أن النمو المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى انخفاض نسبة الدين كما تم توضيحه في الجانب النظري. ويتضح أن فائض الميزانية العامة بمقدار وحدة واحدة في سنتين وثلاث سنوات سابقة يؤدي إلى تراجع الدين العام الداخلي في السنة الحالية بمقدار (0.177 و 0.175) على التوالي عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يفسر الاثر الايجابي لفائض الميزانية العامة على انخفاض الدين العام.

جدول (7) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PD(-1))	0.589552	0.118523	4.974166	0.0004
D(PD(-2))	-0.274064	0.167357	-1.637604	0.1298
D(PD(-3))	0.109418	0.046268	2.364863	0.0375
D(GDP)	-0.032402	0.013615	-2.379834	0.0365
D(GDP(-1))	0.023834	0.012870	1.851921	0.0910
D(PB)	-0.101107	0.058951	-1.715103	0.1143
D(PB(-1))	-0.078421	0.091964	-0.852738	0.4120
D(PB(-2))	-0.177493	0.073035	-2.430259	0.0334
D(PB(-3))	-0.175815	0.064997	-2.704976	0.0205
CointEq(-1)*	-0.311269	0.131864	-2.360519	0.0378
R-squared	0.907631	Mean dependent var		71.18125
Adjusted R-squared	0.848251	S.D. dependent var		1763.520
S.E. of regression	686.9781	Akaike info criterion		16.19682
Sum squared resid	6607145.	Schwarz criterion		16.68767
Log likelihood	-184.3618	Hannan-Quinn criter.		16.32704
Durbin-Watson stat	1.722131			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.094510	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ويوضح الجدول (7)، أن معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)^*$ سالب ومعنوي عند مستوى (5%)، وهذا يدل على أن (0.311) من الأخطاء يتم تصحيحها في الأجل القصير، أي أنها تحتاج إلى $(1/0.311=3.21)$ أكثر من ثلاث سنوات، بمعنى أن سرعة التكيف بطيئة للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

ويتضح أن $(R-squared=0.907631)$ ، أي أن 90.7% من التغير في النموذج تفسره المتغيرات المستقلة.

ب . تقدير معالم الأجل الطويل

وفقاً لنتائج معالم الأجل الطويل الموضحة في الجدول (8)، يتضح بأن الناتج المحلي الإجمالي ليس له تأثير معنوي في الدين العام الداخلي في الأجل الطويل؛ ذلك أن الجزء الأكبر من الناتج يتأتي من النفط الخام في ظل تراجع دور ومساهمة القطاع الخاص. في حين يكون للميزانية العامة تأثير معنوي سالب في الأجل الطويل عند مستوى 5%، وهذا يفسر أثر فائض الميزانية العامة في انخفاض الدين العام الداخلي في الأجل الطويل.

جدول (8) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.047469	0.073173	-0.648723	0.5298
PB	-0.693146	0.285432	-2.428416	0.0335
C	6721.238	3593.764	1.870250	0.0883
EC = PD - (-0.0475*GDP - 0.6931*PB + 6721.2376)				

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أن استثمار إيرادات الدين العام الداخلي في المشاريع العامة، خاصة مشاريع البنى التحتية ذات الدور المهم والمكمل لنشاط القطاع الخاص، يساهم في تنشيط و تعزيز القدرة الانتاجية للاقتصاد المحلي، فضلاً عن تقليل أثر المزامنة. وبذلك يساهم الدين العام الداخلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. يساهم الدين العام في تمكين الاقتصاد من توفير الإيرادات الضريبية، وذلك من خلال خلق جو من الثقة لدى المستثمرين في الامد الطويل.
3. مع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، سينعكس اثرها بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، إذ أن زيادة الدين العام وخاصة المحلي سيؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة ومن ثم تراجع الاستثمار الخاص المحلي وبالتالي النمو الاقتصادي. كما يؤثر الدين العام سلباً في الكفاءة الاقتصادية، إذ قد تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب اضافية او زيادة الضرائب الموجودة اصلاً لتسديد اقساط وفوائد الدين العام، الا أن اثر ذلك ينعكس في انخفاض الحافز على العمل والادخار والاستثمار ومن ثم انخفاض الناتج، وتراجع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية على الامد البعيد.
4. قد تلجأ الحكومة إلى اتباع سياسة تنقيح الدين من خلال التمويل بالعجز وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد، وما يترتب على ذلك من اثار سلبية.
5. في حالة كون اغلب السندات الحكومية مملوكة للمواطنين (الدين العام المحلي)، حتى مع زيادة الضرائب على الاجيال اللاحقة لدفع فوائد وأصل الدين، فأن المواطنين سيكونون هم المستفيدين؛ ذلك انهم سيرثون سندات حكومية غير مسددة.
6. يعد المقياس المناسب لحجم الدين في الاقتصاد، هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي، إذ يعد هذا المقياس شامل لكيفية قيام الحكومة بادارة شؤونها المالية، ذلك أن قدرة البلدان على سداد ديونها يرتبط بشكل وثيق مع حجمها الاقتصادي.
7. مع وجود عجز اساسي، إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اسرع من معدل نمو سعر الفائدة الحقيقي، فأن الدين يكون مستقراً. اما اذا كان معدل نمو سعر الفائدة اكبر، تزداد نسبة الدين إلى الناتج، وقد يصل الدين إلى مستوى اكبر من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

8. مع وجود فائض اساسي، إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اسرع من معدل نمو سعر الفائدة الحقيقي، فإن الاقتصاد يقترب من نسبة الديون السلبية والمستقرة. أما إذا كان معدل نمو الناتج اقل، فإن الديون تكون غير مستقرة.

9. من خلال استعراض تطور الدين العام الداخلي في الاقتصاد العراقي، يتضح تراجع الدين لاغلب السنوات التي تحقق فيها فائض او انخفاض في عجز الميزانية العامة. في حين شهدت سنوات ارتفاع العجز زيادة في حجم الدين. كما يتضح استقرار حجم الدين العام الداخلي عند المستوى الامن لاغلب سنوات البحث خاصة سنوات تراجع العجز او تحقيق فائض الميزانية العامة.

10. اهم ما توصلت اليه نتائج الاختبار القياسي:.

أ- توضح معالم الاجل القصير بأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى تراجع الدين، وهذا يفسر دور نمو الناتج الحقيقي في انخفاض الدين. كما أن فائض الميزانية العامة يؤدي إلى انخفاض الدين.

ب- أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى 5%، الا انه يدل على أن سرعة التكيف بطيئة من اجل الوصول إلى التوازن في الاجل الطويل.

ت- وفقاً لمعالم الاجل الطويل، يتضح بأن الناتج المحلي الاجمالي ليس له تأثير معنوي في الدين العام الداخلي، إذ أن الناتج يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط الخام في ظل تراجع دور ومساهمة القطاع الخاص. في حين يتضح بأن الميزانية العامة لها تأثير معنوي، وهذا يفسر اهمية الفائض او العجز المتحقق في التأثير في الدين العام على الامد البعيد.

ثانياً. التوصيات

1- ضرورة العمل على توجيه الدين العام وخاصة الداخلي نحو المجالات العامة وخاصة البنى التحتية التي تعد عامل رئيس لنشاط القطاع الخاص، الامر الذي يجعل من الانشطة الحكومية عاملاً مكملاً لنشاط القطاع الخاص.

2- الحرص على عدم تجاوز الدين العام مستوى قدرة الاقتصاد على السداد، ذلك أن مدفوعات الفائدة الحقيقية على الدين العام يجب أن لا تتجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من غير القطاع النفطي.

3- العمل على تنشيط قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى غير النفطية، الامر الذي يجعل منها رافداً مهماً للإيرادات العامة وخاصة الضريبية، فضلاً عن دور هذه القطاعات في المساهمة الفاعلة في شراء سندات الدين العام الحكومي، لما لذلك من أثر في تعزيز دخول المواطنين من

حملة السندات، و الحد من خروج جزء من الموارد المحلية إلى الخارج (في حالة الدين العام الخارجي).

4- تحقيق نوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انجاز بعض المشاريع الاقتصادية وفقاً لمبدأ الكفاءة الاقتصادية، وهذا أيضاً يقلل من أثر المزاومة.

ملحق البيانات - تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي للمدة 1990-2017 بالاسعار الجارية

رقم العمود	1	2	3	4	5
السنوات	الدين العام الداخلي (مليون دينار عراقي)	الميزانية العامة الفائض او العجز (مليون دينار عراقي)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار عراقي)	سعر الفائدة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 100=1990
1990	32750.00	-5688.00	55926.50	6.13	100.00
1991	46473.00	-13269.00	42451.60	6.13	286.54
1992	75318.00	-27836.00	115108.40	6.13	526.55
1993	137596.00	-59957.00	321646.90	6.50	1619.79
1994	323242.00	-173783.00	1658325.80	6.50	9591.56
1995	926988.00	-583798.00	6695482.90	7.25	43295.35
1996	1270646.00	-364529.00	6500924.60	7.25	36613.40
1997	1479306.00	-195265.00	15093144.00	7.25	45043.61
1998	1965807.00	-400071.00	17125847.50	7.25	51696.71
1999	2205019.00	-314487.00	34464012.60	7.25	58198.64
2000	2585887.00	-365666.00	50213699.90	7.35	61095.78
2001	3552885.00	-790481.00	41314568.50	6.35	71099.57
2002	4193250.00	-1372342.00	41022927.40	6.35	84834.00
*2003	5543684.00	163798.00	29585788.60	6.35	112470.04
2004	5925061.00	865248.00	53235358.70	6.00	142794.11
2005	6593960.00	14127715.00	73533598.60	7.00	195570.10
2006	5645390.00	10248866.00	95587954.80	10.42	299673.95
2007	5193705.00	15568219.00	111455813.40	20.00	392078.04
2008	4455569.00	20848807.00	155982257.60	16.75	402537.97
2009	8434049.00	2642328.00	139330210.60	8.83	391261.23
2010	9180806.00	44022.00	162064566.00	6.25	400874.53
2011	7446859.00	30049726.00	217327107.40	6.00	423305.55
2012	6547519.00	14677648.00	254225490.70	6.00	448941.02
2013	4255549.00	-5287480.00	273587529.20	6.00	457272.54
2014	9520019.00	10573461.00	266420384.50	6.00	467526.73
2015	32142805.00	10267266.00	199715699.90	6.00	465955.74
2016	47362251.00	20157551.00	203869832.20	4.33	466403.72
2017	47678796.00	1845840.00	225995179.10	4.00	467299.75

المصادر:

. العمود (1،2،3،4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

. العمود (5) وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الارقام القياسية، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

* تم توحيد الارقام القياسية بالاعتماد على المعادلة التالية: . الرقم القياسي للسنة $t =$ الرقم القياسي للسنة t في السلسلة الثانية*(الرقم القياسي للسنة المشتركة في السلسلة الاولى)/ الرقم القياسي للسنة المشتركة في السلسلة الثانية)⁽⁸⁶⁾.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ. الكتب

1. ابدجمان، مايكل: الاقتصاد الكلي . النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
2. باقر، محمد حسين و ميرزا، علي خضير: الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة واوفسيت المشرق، بغداد، 1984.
3. سامويلسون ونوردهاوس: علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.

ب. التقارير والنشرات والدراسات

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
2. وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الارقام القياسية، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

⁽⁸⁶⁾ محمد حسين باقر و علي خضير ميرزا: الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة واوفسيت المشرق، بغداد، 1984، ص96.

ثانياً: المصادر الأجنبية

A- Books

1. Andrew B. Abel and Others: Macroeconomics, Seventh Edition, Pearson Education, Inc. The United States of America, 2011.
2. Campbell R. McConnell And Stanley L. Brue: Macroeconomics Principles, Problems, And Policies, Seventeenth Edition, Published By McGraw-Hill/Irwin, A Business Unit Of The McGraw-Hill, Companies, Inc., 1221 Avenue Of The Americas, New York. NY 10020. 2008.
3. Carl-Ludwig Holtfrerich And Others: Government Debt: Causes, Effects And Limits. German National Academy of Sciences Leopoldina, Berlin, 2016.
4. Errol D'Souza: Macroeconomics, Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd, 2008.
5. John B. Taylor and Akila Weerapana: Macroeconomics, Financial Crisis Updated Edition, South-Western, Cengage Learning 2010 ,.
6. Karl E. Case and Others: Principles of Macroeconomics, Global Edition, Tenth Edition, Pearson Education Limited, the United States , 2012.
7. Manfred Gartner: Macroeconomics, Third Edition, Pearson Education Limited Edinburgh Gate, England, 2009.
8. Michael Burda and Charles Wyplosz: Macroeconomics A European Text, Fifth Edition, Oxford University Press Inc., New York, the United States ,2009.
9. Olivier Blanchard: Macroeconomics, Fifth Edition, Pearson Education, Inc. New Jersey, the United States of America, 2009.
10. Paul Krugman And Robin Wells: Macroeconomics, Second Edition, worth publishers, The United States of America, 2009, P.368.

11. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O' Brien: Macroeconomics, Third Edition, Global Edition, Pearson Education, Inc. The United States of America, 2010.
12. Robert J. Gordon and Stanley G. Harris: Macroeconomics, Eleventh Edition, Pearson Education, Inc, United States of America, 2009.
13. Wendy Carlin and David Soskice: Macroeconomics: Imperfections, Institutions, And Policies, Oxford University Press Inc., New York, The United States, 2006.

B– Research and studies

1. Kevin Greenidge and Others: Threshold Effects Of Sovereign Debt: Evidence from the Caribbean, International Monetary Fund WP/12/157, 2012.
2. Nguyen Van Bon: The Effects Of Public Debt, Inflation, And Their Interaction on Economic Growth In Developing Countries: Empirical Evidence Based On Difference Panel Gmm, Asian Economic And Social Society, Asian Journal Of Empirical Research, Volume 5, Issue 11, 2015.
3. Philippe Bacchetta And Others: Self–Fulfilling Debt Crises: What Can Monetary Policy Do?, Journal Of International Economics 110, 2018.